



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الشهيد حمه لخضر - بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة : العلوم المالية والمحاسبية

تخصص محاسبة

دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية دراسة استبائية

إعداد الطلبة :

إبراهيم بلابل

عبد العالي رضواني

بشير خوازم

اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصف	الرتبة
د/عازب الشيخ أحمد	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
د/سالمي محمد الدينوري	أستاذ محاضر (أ)	مؤطر
د/مراد مرغني	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا

السنة الجامعية : 2020/2019

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الذي أكرمني بتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه
سبحانه وتعالى والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أما بعد ..

أهدي جهدي إلى والدي العزيزين الأستاذ الفاضل : الجنيدى والمربية الفاضلة : فاطمة ،
اللذين غرسا في حب العلم والتعليم ، فبارك الله فيهما ومتعهما بالصحة والعافية ، وأطال الله في
عمرهما على الخير ، فهما خير داعم لي في حياتي ولهما الفضل بعد الله فيما وصلت إليه حتى
الآن .

وأخواني الأعزاء : (منصور ، تهاني ، أحمد ، عبد الله ، ياسر)

لدعمهم النفسي والمعنوي لي فترة الدراسة

إبراهيم

الإهداء

ما نفع الورق حجمه

وما نفع الحبر ووقعه

إذا كانت كلماتي تفوق وسعة

احترت لمن أهدي والكل يستحق الإهداء

أهدي لمن أموت ولساني رطب بذكره ، ولا تسعه الصفحات ولا كتابته الأقلام ولا تفيه أشعارا علي إنسان
في الوجود إلى دعمي وراحة بالي في الخفاء والعلن إلى من كان وجوده سبب فرحتي ووجودي للحياة ربي
جل في علاه ، واصلي وأسلم على خير الهدى والأنام محمدا عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم
أهدي التي فاقت حروف اسمها معاني كلماتي ، إلى من فاق حبها وحنانها زاحت قلبي ، إلى التي أهدتني
الأمير في الحياة ووجدت في طيات روحها العطاء أُمي الحبيبة حفظها الله دوما لي .

أهدي إلى الذي تكمل المشقة في تعليمي ولم يخل عليا بشيء إلى الذي رباني وأرادني أن أبلغ أعلى
المعالي إلى ما من اعز في الوجود أبي الغالي حفظه الله من كل كرب وبلاء .

أهدي هذا العمل إلى أصدقائي ، رضا زقب ، وليد زاوي ، عمر رضواني ، عبد الوهاب رضواني ، رضا زاوي ،
عيسى احميميد ، عبد المنعم نسيب ، من كانوا لي عوناً وعطاء ونبراس الحياة

أهدي لمن قاسموني هذا العمل والذين تكتمل معهم الحياة أصدقائي ابراهيم بلابل ، بشير خوازم

كما أهدي هذا إلى الدكتور المحترم سالمي محمد الدينوري على تعبهِ ومعنا ومساعدته لنا بالتوجيهات
والإرشادات والنصائح ، و إلى كل من جمعني معهم في مشواري الدراسي سواء في التعليم التربوي والتعليم
الجامعي .

والى كل من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي ، والى من أوسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .

عبد العالي

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى خير الأنام سيدنا وسيد المخلوقات
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّي أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾
أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى أبي العزيز حفظه الله لنا وأطال في عمره.
إلى قرة عيني أُمي الحنونة شفاها الله و حفظها لنا وأطال في عمرها.
كما أهدي هذا إلى أعز و أجمل من عرفتهم في الدراسة
صديقي عبد العالي و إبراهيم.
وإلى من نسيت ذكرهم لكن هم في قلبي إلى كل من علمني
أن العلم عقيدة و جهاد إلى طلبة شعبة علوم مالية ومحاسبية
إلى هؤلاء أهدي هذا العمل

بشير

شكر وتقدير

قال تعالى : ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ سورة إبراهيم 7

نحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملئ السماوات والأرض على ما أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة التي نرجو أن تنال رضاه .

ونتوجه بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى قادة هذا الصرح التعليمي جامعة الشهيد حمى لخضر بالواد ونخص بالذكر الدكتور الفاضل سالمي محمد الدينوري حفظه الله لتكرمه بالإشراف على الدراسة وتقديمه النصح وتوجيهاته الدائمة لنا حتى ظهرت بهذا المستوى ، والدكتور عبد الوهاب منصور حفظه الله لنصحنا وتقديم التوجيهات خلال فترة دراستنا ، والشكر ممتد لأعضاء تحكيم الاستبانة :الدكتور الأزهر عزة والدكتور دمدوم زكريا والدكتور حميداتو صالح . لما كان لهم من نصح وتوجيه .

وكما نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة : نهائي الجنيدي لجهودها المبذولة في التحليل الإحصائي

وشكراً لكل من ساهم معنا و قدم لنا يد العون والمساعدة وأسدى لنا معروفاً لإتمام هذه الدراسة والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً ، ونسأل الله أن يجعل عملنا مباركاً

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية ومدى التزام هذه الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة، من خلال دراسة مفهومها وخصائصها والأطراف المعنية بتطبيقها، وكذلك محدّداتها وآلياتها، والتعرف على المعلومة المحاسبية من خلال مفهومها وخصائصها ومعايير تصنيفها، والتطرق إلى علاقة حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية، وللإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية :

" ما مدى دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية؟"

قمنا بإتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري و المنهج التحليلي لإجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادر أولية وثانوية، والتي تم الحصول عليها من خلال توزيع استمارات الاستبيان على عينة من مجتمع الدراسة والبالغ عددها 60 فردا ، وبعد حصر وتجميع البيانات تم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS23.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المعلومة المحاسبية، الحوكمة، آليات الحوكمة، الملائمة، تحسين المعلومة المحاسبية .

Resume

This study aims to highlight the role of corporate governance in improving accounting information and the extent of these companies 'commitment to implementing the principles of governance, by studying their concept, characteristics and the parties concerned with their application, as well as its determinants and mechanisms, and identifying the accounting information through its concept, characteristics and classification criteria, and addressing the relationship of corporate governance in Improving accounting information..

And to answer the following main problem:

"What is the role of corporate governance in improving accounting information?"

We followed the descriptive approach in the theoretical side and the analytical approach to conduct the study by collecting data from primary and secondary sources, which were obtained by distributing the questionnaire forms to a sample of the study population of 60 individuals. SPSS23

Mots-clés:

corporate governance, accounting information, governance, governance mechanisms, suitability, improving accounting information.

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
المقدمة	أ - ج

الفصل الأول : الجانب النظري لحوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية

تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات	03
المطلب الأول : مفهوم وخصائص حوكمة الشركات	03
الفرع الأول : مفهوم حوكمة الشركات	03
الفرع الثاني : خصائص حوكمة الشركات	04
المطلب الثاني : مبادئ وأهداف حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها	07
الفرع الأول : مبادئ حوكمة الشركات	07
الفرع الثاني : أهداف حوكمة الشركات	15
الفرع الثالث : الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	16
المطلب الثالث : محددات وآليات حوكمة الشركات	18
الفرع الأول : محددات حوكمة الشركات	18
الفرع الثاني : آليات حوكمة الشركات	20
المبحث الثاني : عموميات حول المعلومة المحاسبية	22
المطلب الأول : مفهوم وخصائص المعلومة المحاسبية	22
الفرع الأول : مفهوم المعلومة المحاسبية	22
الفرع الثاني : خصائص المعلومة المحاسبية	23

25	المطلب الثاني: أهمية وتصنيف المعلومة المحاسبية
25	الفرع الأول: أهمية المعلومة المحاسبية
27	الفرع الثاني: تصنيف المعلومة المحاسبية
29	المطلب الثالث: معايير تحسين المعلومة المحاسبية
31	المطلب الرابع: حوكمة الشركات وعلاقتها في تحسين المعلومة المحاسبية
31	الفرع الأول: المعلومة المحاسبية والعلاقات التعاقدية
32	الفرع الثاني: حوكمة الشركات ودورها في تخفيض تضارب المصالح
37	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
37	المطلب الأول: دراسات باللغة العربية
41	المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية
42	المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
47	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

49	تمهيد:
50	المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة
50	المطلب الأول : بيانات الدراسة
50	الفرع الأول : البيانات الثانوية
50	الفرع الثاني : البيانات الأولية
50	المطلب الثاني : قائمة الاستبيان
51	الفرع الأول : إعداد قائمة الاستبيان
52	الفرع الثاني : هيكل الاستبيان
53	الفرع الثالث : معالجة الاستبيان
53	المطلب الثالث : مجتمع الدراسة وحدوده
53	الفرع الأول : مجتمع الدراسة
54	الفرع الثاني : عينة الدراسة
55	الفرع الثالث: حدود الدراسة

56	المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة
56	المطلب الأول : الخصائص العامة للعينة
56	الفرع الأول: خصائص العينة من حيث الفئة العمرية
57	الفرع الثاني: خصائص العينة من حيث الجنس
58	الفرع الثالث: خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي
59	الفرع الرابع: خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية
61	الفرع الخامس: خصائص العينة من حيث المهنة
62	المطلب الثاني: اختبار ثبات وصدق العينة والتحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان
62	الفرع الأول: اختبار ثبات وصدق العينة طريقة ألفا-كروناخ(Cronbach-Alpha)
64	الفرع الثاني : التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان
74	الفرع الثالث: التحليل عن طريق اختبار ستودنا (T-test)
80	الفرع الرابع: الارتباط بمعامل برسون
81	خلاصة الفصل:
83	الخاتمة:
87	قائمة المراجع والمصادر
91	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01 - 01	البنود الجديدة لمبادئ حوكمة الشركات لمجموعة العشرين (2015) مقارنة مع مبادئ نسخة 2004	14
02 - 02	مقياس ليكارت الخماسي	51
03 - 02	محاور المجموعة الثانية وعدد فقرات كل محور.	52
04 - 02	الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	54
05 - 02	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.	56
06 - 02	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة الجنس.	57
07 - 02	توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي	58
08 - 02	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.	59
09 - 02	توزيع عينة الدراسة حسب المهنة.	61
10 - 02	توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق.	63
11 - 02	مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.	65
12 - 02	التحليل الإحصائي للمحور الأول	65
13 - 02	التحليل الإحصائي للمحور الثاني	68
14 - 02	التحليل الإحصائي للمحور الثالث	71
15 - 02	نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول	74
16 - 02	النتائج الإحصائية للتحليل الإحصائي للمحور الثاني	76
17 - 02	النتائج الإحصائية للتحليل الإحصائي للمحور الثالث	78
18 - 02	يوضح معامل الارتباط بين المحور الأول والمحور الثاني والمحور الثالث	80

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01 - 01	يوضح خصائص حوكمة الشركات	06
02 - 01	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	17
03 - 01	المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة	19
04 - 01	مشاكل نظرية الوكالة	32
05 - 01	دور حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة تضارب المصالح	36
06 - 02	يوضح إحصائية استثمارات الاستبيان	54
07 - 02	يوضح عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	56
08 - 02	يوضح خصائص العينة من حيث الجنس	57
09 - 02	يوضح عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.	58
10 - 02	يوضح عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.	60
11 - 02	يوضح عينة الدراسة حسب المهنة.	61
12 - 02	يوضح توزيع معامل ألفا كرونباخ	63
13 - 02	يوضح توزيع معامل الصدق	63

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاستبيان	91
02	نتائج الدراسة الميدانية	97

المقدمة

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من المواضيع الهامة مؤخرًا، على مستوى كافة الشركات والمنظمات وهذا بعد العديد من الأحداث والأزمات التي شهدتها الكثير من الشركات، خاصة في الدول المتقدمة؛ وترجع جل هذه الانهيارات والأزمات إلى انتشار الفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى عدم الالتزام بالمبادئ المحاسبية وعدم الكشف عن الأوضاع الحقيقية المالية لهذه الشركات، وقد نتج عن ذلك عدة آثار سلبية أهمها الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية

وبشكل عام يشير مفهوم حوكمة الشركات إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، أما فعاليتها فتحدد بمدى تحقيق أهداف أصحاب المصالح والحد من الفساد المالي والإداري، كما أن ضعف جودة المعلومة المحاسبية يؤدي إلى منح الأشراف والرقابة ويعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة، وأعطت المنظمات المهنية أولوية قصوى لتحسين المعلومة المحاسبية باعتبارها أداة فعالة لتحسين الأداء المالي للشركات نظرًا لما تقدمه للمديرين من مساعدة لاتخاذ القرارات بموضوعية ورشد، وفي هذا الإطار ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية للموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية:

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بحوكمة الشركات؟
- ما هي دوافع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟
- هل تؤثر خاصية الملائمة على مستخدمي المعلومة المحاسبية؟
- هل الخصائص الثانوية تجعل المعلومة المحاسبية أكثر مصداقية؟
- ما هي العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية؟

الفرضيات:

- هي عبارة عن نظام يتكون من مجموعة من القواعد التي على أساسها يتم توزيع الحقوق من أجل تنظيم العلاقات المتبادلة بين المؤسسة وأصحاب المصالح؛

- يتمثل التطبيق المحكم والفعال لمبادئ حوكمة الشركات تهيئة بيئة أعمال ملائمة لتحقيق الغرض منها، كالرفع من الكفاءة وتجنب الوقوع في الازمات؛
- تؤثر خاصية الملائمة على مستخدمي المعلومة المحاسبية من خلال إحداث تغيير في اتجاه القرار و زيادة تأثير في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل؛
- توفر الخصائص الثانوية في المعلومة المحاسبية لا تزيد من مصداقيتها من وجهة نظر مستخدميها؛
- تعد المعلومة المحاسبية من أهم ركائز حوكمة الشركات من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف الجوانب المالية لأداء الشركة؛

مبررات اختيار الموضوع:

تتمحور أهم أسباب اختيار موضوع البحث في ميولنا الشخصي والفضول في المجال العلمي والرغبة في استكشاف المزيد عن مثل هذه المواضيع حول حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية داخل المؤسسات الاقتصادية ونشر الوعي الحوكمي لدى الأطراف الفعالة في الشركات؛

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف دراستنا في الآتي:

- عرض مفاهيم ومبادئ أساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات وكيفية تطبيقها؛
- التعرف على خصائص حوكمة الشركات وآلياتها ومحدداتها الداخلية والخارجية؛
- التعرف على المعلومات المحاسبية من خلال مفاهيمها ومعايير تصنيفها؛
- إبراز العلاقة المرتبطة بين حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية؛
- محاولة التعرف على أرض الواقع مدى تطبيق والدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية؛

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة لتناول موضوع مدروس لزيادة الإثراء والتذكير بأهميته على الاقتصاديات العالمية، نظرا لأن حوكمة الشركات تزيد من القدرات التنافسية للشركات وزيادة قيمتها بتفعيل الرقابة على أداء الشركات

وتدعيم المساءلة فيها، بالإفصاح على المعلومات المحاسبية مما يحقق العدالة والشفافية ويحارب الفساد مما يزيد من ثقة المستثمرين في الأسواق المالية؛

المنهج المتبع في الدراسة:

في هذه الدراسة اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أنه المنهج المناسب في دراستنا هذه، والذي يسمح بعرض الموضوع بكل جيد وتحليل وتفسير المعلومات بشكل علمي ومنظم، حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري لدور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية؛

أما فيما يتعلق بالدراسة الميدانية والتي كانت على شكل استبانة تم إعدادها وتصميمها وتوزيعها لغرض الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تفريغ وتحليل الاستبانة .

محتوى وهيكل الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين:

حيث تناول الفصل الأول الجوانب النظرية لحوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية حوكمة الشركات، أما المبحث الثاني عموميات حول المعلومة المحاسبية، أما المبحث الثالث فكان على شكل دراسات سابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية؛

أما في الفصل الثاني كان على شكل دراسة استبائية تمثلت في دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛

صعوبات البحث:

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذه المذكرة في ما يلي:

- تفشي وباء كورونا الذي يعد أهم الصعوبات التي واجهتنا.
- قلة المراجع بالنسبة لعنصر العلاقة بين حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية.
- عدم الجدية في الرد على الاستبيان.
- التباعد الاجتماعي.

الفصل الأول

الإطار النظري لحوكمة الشركات والمعلومة
المحاسبية

تمهيد:

لدراسة موضوع حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية ، ارتأينا إلى الإلمام ببعض المفاهيم التي تقودنا إلى فهم الموضوع من خلال هذا الفصل ، والذي سيكون مخصصا للمفاهيم العامة حول حوكمة الشركات و المعلومة المحاسبية والعلاقة بينهما، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهو كالتالي :

المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات .

المبحث الثاني : عموميات حول المعلومة المحاسبية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ما هية حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من أهم القواعد والإجراءات التي تعتمد عليها الرقابة على أعمال الشركات وضمان حسن سير العملية لأصحاب المصالح وبيانها الأطراف المتعاملة مع الشركة.

ومن خلال ذلك سنقوم بالتطرق في هذا المبحث إلى تقديم عام لحوكمة الشركات من خلال مفهومها ومبادئها وخصائصها والأطراف المعنية بتطبيقها، كما سنتطرق أيضا إلى محددات وأهدافها واليات حوكمة الشركات.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص حوكمة الشركات

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات

هناك العديد من التعاريف لحوكمة الشركات منها:

" هي مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة، في إطار الشفافية والمساءلة، والتي تؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها، ويحسن قدرتها التنافسية¹.

كما تعرف أيضا على أنها " هي إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة بما يحافظ على حقوق المساهمين والعاملين بالمؤسسة وأصحاب المصالح"².

" هو نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عنها"³.

" هو مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين"⁴.

¹ احمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي-الإسكندرية، سنة 2014، ص68.

² يحياوي الهام، بوحديدة ليلي، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليل (NVA) بالروبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، سنة 2014، ص61.

³ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2008، ص 15.

⁴ محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

ومن هنا نستنتج تعريف شامل لحوكمة الشركات وهي "عبارة عن نظام يتكون من مجموعة من القواعد والإجراءات التي على أساسها يتم توزيع الحقوق من أجل تنظيم العلاقات المتبادلة بين المؤسسة والأطراف المعنية المرتبطة بمصالح المؤسسة لأجل ضمان تحقيق أهداف المؤسسة واستمراريتها".

و من خلال هاته التعريفات المتعددة تبرز لنا أهمية حوكمة الشركات والتي تكمن أهميتها فيما يلي¹:

- توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها.
- التأكد على حماية مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها.
- تحسين إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها.
- تحسين الممارسة المحاسبية والمالية والإدارية في الشركة.
- محاربة الفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح بوجوده أو استمراره.
- تحقيق وضمان النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل في الشركة.

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات

تتميز حوكمة الشركات بالعديد من الخصائص والمتمثلة فيما يلي²:

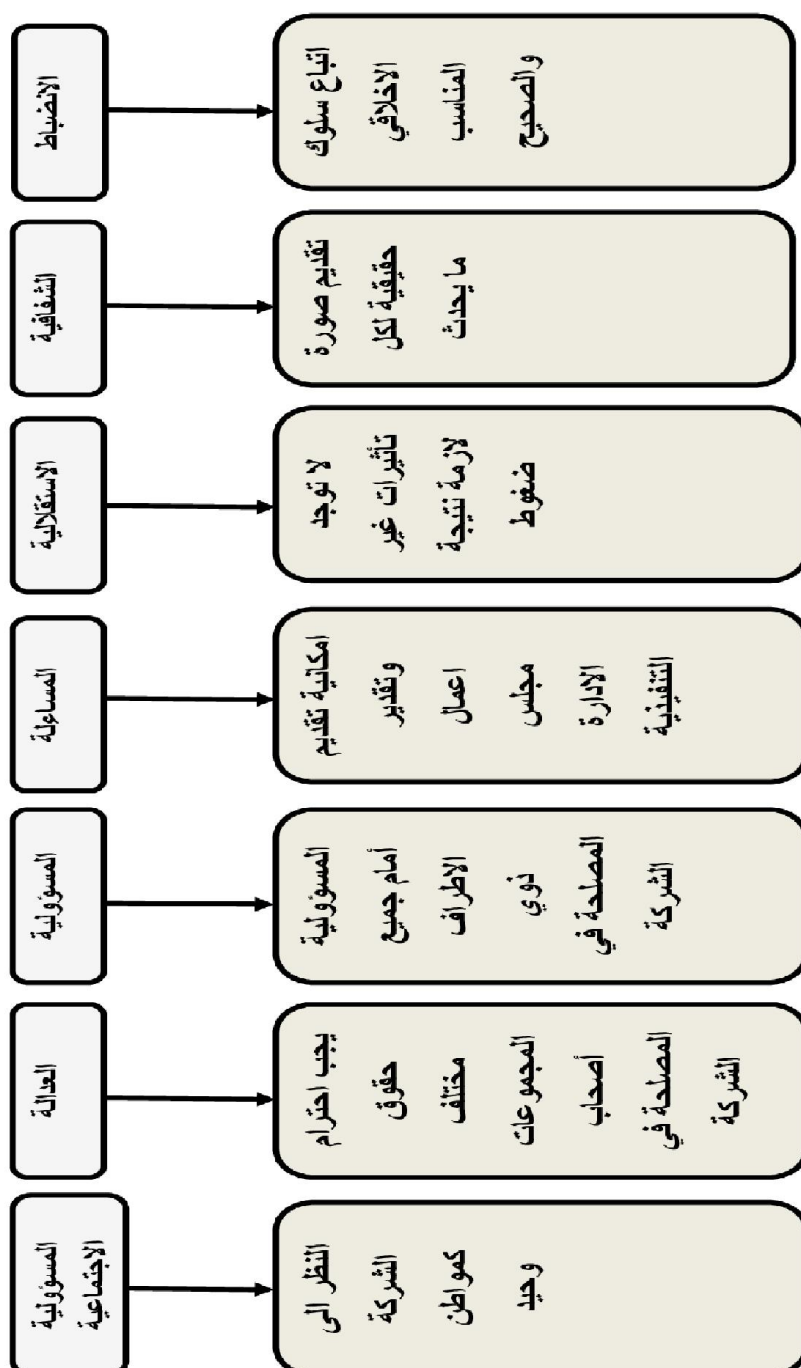
- ❖ **الانضباط:** وهو إتباع السلوك الأخلاقي المناسب في أداء كل عمل من كل فرد مرتبط بأعمال الشركة، وكذلك انضباط الإدارة بكونها وسيط يحقق مصالح الأطراف المختلفة والانضباط في مراقبة ومتابعة أعمال الشركة من كل الجوانب الداخلية والخارجية منها.
- ❖ **الشفافية:** وهو الإفصاح والشفافية عن الأهداف المالية ونسب العائد على حقوق الملكية، ونشر التقارير المالية في موعدها بدون تسريب قبل الإعلان، ووفق مبادئ المحاسبة أي تقديم صورة واقعية وحقيقية لكل ما يحدث في الشركة.

¹ سيد عبد الرحمان، عباس بن بلة، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مؤسسة عبد العزيز، عبد الله الراجحي للتجارة، الرياض، العدد 12، 2012، ص 57.

² طارق حمادة عبد العال، حوكمة الشركات للشركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم، المبادئ، التجارب، ط2، الدار الجامعية، 2007-2008، ص 25.

- ❖ **الاستقلالية:** وهي عبارة عن وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة، ومراجعين خارجيين مستقلين عن الشركة، ووضع موقع على شبكة الانترنت يتم تحديثه بسرعة، دون تأثيرات وضغوط.
- ❖ **المساءلة:** وهو قيام مجلس الإدارة بدوره إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي، مع وجود لجنة مراجعة تشرف على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية وقدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال.
- ❖ **المسؤولية:** وهي وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين وأعضاء لجنة الإدارة، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم ووجود مسؤولية أمام الأطراف في الشركة.
- ❖ **العدالة :** وهي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة.
- ❖ **المسؤولية الاجتماعية:** وهي النظر إلى الشركة كمواطن جيد .

الشكل رقم (01): يوضح خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق حمادة عبد العال، حوكمة الشركات للشركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم، المبادئ، التجارب، ط2، الدار الجامعية، 2007-2008، ص

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها

الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بنك التسويات الدولية ممثلا في لجنة بازل، مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وفي الواقع نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك مبادئ حوكمة الشركات، وذلك كم منظور اختلاف وجهة نظر حيث وضعت كل جهة مفهوما لهذه المبادئ، وذلك على النحو التالي¹:

1- مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

مبادئ حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحقق أفضل قدر من الحماية والتوازن بين المصالح المرتبطة بها، وقد تم صياغة ستة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات من قبل كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي بالمشاركة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

• المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

يركز هذا المبدأ على حتمية أن يشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة الأسواق وان يكون متوافقا مع حكم القانون وان يحدد بوضوح وتوزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

ولكي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات، فانه من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال يمكن لكافة المشاركين في السوق اعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة.

وينبغي للدول التي تسعى إلى تنفيذ تلك المبادئ أن تراقب إطار حوكمة الشركات بها، بما في ذلك المتطلبات التنظيمية، وشروط القيد بالبورصة وممارسات الأعمال، بهدف تقوية إسهامه في نزاهة السوق وفي الأداء الاقتصادي ككل.

¹ مصطفى يوسف الكاكي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات جذورها - أسبابها - تداعياتها - أفاقها، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 240. (بتصرف)

وفي ضوء ذلك يتطلب تحقيق هذا المبدأ ما يلي:

- ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق، وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق؛
- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ؛
- ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية والسلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين

يمكن تقسيم هذا المبدأ إلى عنصرين هما¹:

- تحديد حقوق المساهمين: وتتمثل فيما يأتي:
 - ✓ تأمين أساليب تسجيل الملكية؛
 - ✓ نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛
 - ✓ الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة؛
 - ✓ المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين؛
 - ✓ الحصول على حصص من أرباح الشركة.
 - وسائل حماية هذه الحقوق:
- يجب أن يكون هيئة سوق الأوراق المالية الحق في إقامة دعاوي قضائية عما يلحق بالمساهمين من ضرر بسبب تلاعب أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الداخلية.

¹ هشام طلعت عبد الحكيم، عماد عبد الحسين دلول، حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 77، 2009، ص 49.

المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينه صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم¹:

- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة؛
- ينبغي أن يكون للمساهمين نفس حقوق التصويت فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم؛
- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء والمفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛
- ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين؛
- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية؛
- يجب أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين والتنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما اقرها القانون وان يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصلحة في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة، حيث تتمثل في²:

- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛
- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فان أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛
- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وان تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛

¹ طارق حمادة عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص 44 - 45.

² طارق حمادة عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 45.

- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات نظرا لما يوفره من استقرار وحماية لجميع الأطراف، وينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يتم الإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بحيث¹:

- يجب ألا يقتصر الإفصاح عن المعلومات التالية: النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة، أهداف الشركة، والملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت، سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، عوامل المخاطرة المتوقعة، الموضوعات الخاصة بالعاملين، هياكل الحوكمة وسياساتها؛
- ينبغي اعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي؛
- ينبغي القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، يكون كفء ومؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة؛
- ينبغي للمراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، كما أن عليهم واجبا تجاه الشركة، وهو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة؛
- ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توافر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة؛
- ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو منشورة عن طريق المحللين، والسماسرة، ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرين بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من منشورة.

¹ أحمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 125 - 128.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار الحوكمة في الشركات الخطوط الإرشادية والإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن تلك الممارسات مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، ويندرج تحت هذا البند ما يلي¹:

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كافة المعلومات وكذلك على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين؛
- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباعدة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة للمساهمين؛
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ بالاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح؛
- ينبغي أن يقوم مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية، من بينها:
 - ✓ مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة وخطط العمل وسياسية والمخاطرة والموازنات السنوية، وخطط النشاط وأن يضع الأهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول؛
 - ✓ اختبار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات المزايا الممنوحة لهم ومتابعهم وأيضاً حينما يقضي الأمر ذلك إحلالهم ومتابعة خطط التعاقد الوظيفي؛
 - ✓ مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية وترشيح أعضاء مجلس الإدارة؛
 - ✓ متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين ومن بين تلك الصور إساءة استخدام أصول الشركة وإجراءات تعاملات لإطراف ذوي صلة؛
 - ✓ ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك: وجود مراجع مستقل، إيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة، نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، والالتزام بالأحكام القوانين؛
 - ✓ متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل المجالس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة؛

¹ مصطفى يوسف الكافي، مرجع سبق ذكره، ص 237 - 238.

- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة وان يجري ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية:
- ✓ يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح؛
- ✓ يجب أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقت كافٍ لمباشرة مسؤولياتهم؛

2- مبادئ الحوكمة حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط الأساسية التالية¹:

- قيم الشركة وموائيق الشرف للتصرفات السلمية وغيرها من المبادئ للتصرفات الجيدة والنظم التي تتحقق باستخدامها تطبيق هذه المبادئ؛
- إستراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات والإدارة العليا؛
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمؤسسات المالية وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة؛
- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

¹ محمد أمين ميرة ، ميزان المراجعة كآلية لإرساء مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المالية، مذكرة دكتوراه، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، سنة 2018 - 2019، ص 18.

3- مبادئ حوكمة الشركات حسب مؤسسة التمويل الدولي

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 وتوجيهات وقواعد ومبادئ عامة أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، وسواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي¹:

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة.

4- مبادئ حوكمة الشركات الجديدة الموجهة لدول مجموعة العشرين

تحتوي النسخة المنقحة الجديدة لمبادئ حوكمة الشركات الموجهة لدول مجموعة العشرين (مجموعة اقتصادية تضم أكبر 20 دولة صناعية) على نتائج الاستعراض الثاني لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي وشارك في نشاط الاستعراض، خبراء من المنظمات الدولية ذات الصلة لاسيما لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجلس الاستقرار المالي ومجموعة البنك الدولي، واعتمدت هذه المبادئ من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 08 جويلية 2015، ومن بعدها تم تقديمها (المبادئ) إلى مؤتمر قمة مجموعة العشرين في 15-16 سبتمبر 2015 في أنطاليا (جنوب غرب تركيا)، حيث تم إقرارها رسميا باسم "مبادئ مجموعة العشرين / منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات"².

وقد حافظت النسخة المنقحة لمبادئ حوكمة الشركات الموجهة لدول مجموعة العشرين نسبيا على نفس مبادئ نسخة 2004 (تم إضافة مبدأ جديد، دمج مبدأين في مبدأ واحد هما المبدأ الثاني والمبدأ الثالث) مع إدخال بعض البنود الفرعية الجديدة، وفي ما يلي عرض لمستجدات النسخة المنقحة حسب المبادئ:

¹ محمد أمين ميرة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² محمد أمين ميرة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

جدول رقم (01): البنود الجديدة لمبادئ حوكمة الشركات لمجموعة العشرين (2015) مقارنة مع مبادئ نسخة 2004

المبادئ	البنود الجديدة التي تضمنتها المبادئ
ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	- ينبغي أن تدعم أسواق الأوراق المالية الحوكمة الجيدة للشركات؛ - ينبغي تعزيز التعاون الممتد عبر الحدود، بما في ذلك الترتيبات الثنائية ومتعددة الأطراف لتبادل المعلومات.
الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية (تم دمج المبدأين الثاني والثالث)	- ينبغي أن تسمح العمليات والإجراءات الخاصة باجتماع الجمعية العامة لكافة المساهمين بأن يحصلوا على معاملة متكافئة، وينبغي ألا تؤدي إجراءات الشركة إلى زيادة صعوبة أو زيادة تكلفة الإدلاء بالأصوات بدون مبرر؛ - ينبغي الموافقة على المعاملات بين الأطراف المرتبطة وإجراءها بطريقة تضمن حسن إدارة تعارض المصالح وتحمي مصلحة الشركة ومساهميها.
المستثمرون من المؤسسات وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء (مبدأ جديد)	- ينبغي على المستثمرين من المؤسسات الذين يعملون بصفة إستثمارية أن يفحصوا عن سياسة حوكمة الشركات والتصويت الخاصة بهم فيما يتعلق باستثماراتهم بما في ذلك الإجراءات القائمة لديهم لتقرير استخدامهم لحقوقهم التصويتية؛ - ينبغي على المستثمرين من المؤسسات الذين يعملون بصفة استثمارية أن يفحصوا عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المهم في المصالح الذي قد يؤثر على ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم؛ - ينبغي أن يفرض إطار حوكمة الشركات على المستشارين في مجال التصويت بالإنابة، والمحللين، والسماسرة، ووكالات التقييم والتصنيف وغيرهم، الذين يقدمون التحليلات أو المشورة المتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون، والإفصاح عن الحد من التعرضات في المصلحة التي قد تؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من منشورات؛ - ينبغي منع عمليات التداول المسندة إلى المعلومات داخلية والتلاعب في السوق وينبغي تنفيذ القواعد المطبقة؛ - ينبغي أن توفر أسواق الأوراق المالية اكتشاف عادل وفعال للأسعار كوسيلة للمساعدة على تشجيع الحوكمة الفعالة.

الإفصاح والشفافية	- يجب الإفصاح عن المعلومات التي تخص أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختيار، والمديرين الآخرين في الشركة، وما أن كانت يتم النظر إليها من قبل المجلس باعتبار مستقلين.
مسؤوليات مجلس الإدارة	- يتعين على مجالس الإدارة القيام بعمليات تقييم لتقدير أدائها وتقييم ما إن كانت تملك المزيج الصحيح من الخلفية والكفاءات؛ - عندما يكون تمثيل العاملين في مجلس الإدارة منصوص عليه، ينبغي وضع آليات لتسهيل حصول ممثلي العاملين على المعلومات وتدريبهم، بحيث يمارس هذا التمثيل على النحو فعال ويساهم بشكل أفضل في تعزيز مهارات مجالس الإدارة ومعلوماته استقلاليته.

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على مبادئ حوكمة الشركات نسخة 2004 ونسخة 2015.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

- الفصل بين المكية والإدارة والرقابة على الأداء؛
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات؛
- إيجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف؛
- عدم الخلط بين مسؤوليات المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة؛
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع إستراتيجية استثمارية سليمة؛
- المراجعة وتعديل القوانين الحاكمة في الشركة؛
- تقييم أداء الإدارة وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
- الحد من استغلال السلطة في غير كافة المعاملات الشركة؛
- تحسين قدرة الشركة لتحقيق أهدافها؛
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والأطراف الأخرى في حالة تعرض الشركة للإفلاس؛
- تحسين وتطوير الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة¹.

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، سنة 2007، ص 32.

الفرع الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

يجب ملاحظة أن هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي¹:

- **المساهمين (Shareholders):** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
- **مجلس الإدارة (Board of Directors):** وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
- **الإدارة (Management):** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.
- **أصحاب المصالح (Stockholders):** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنون على سبيل المثال: يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.

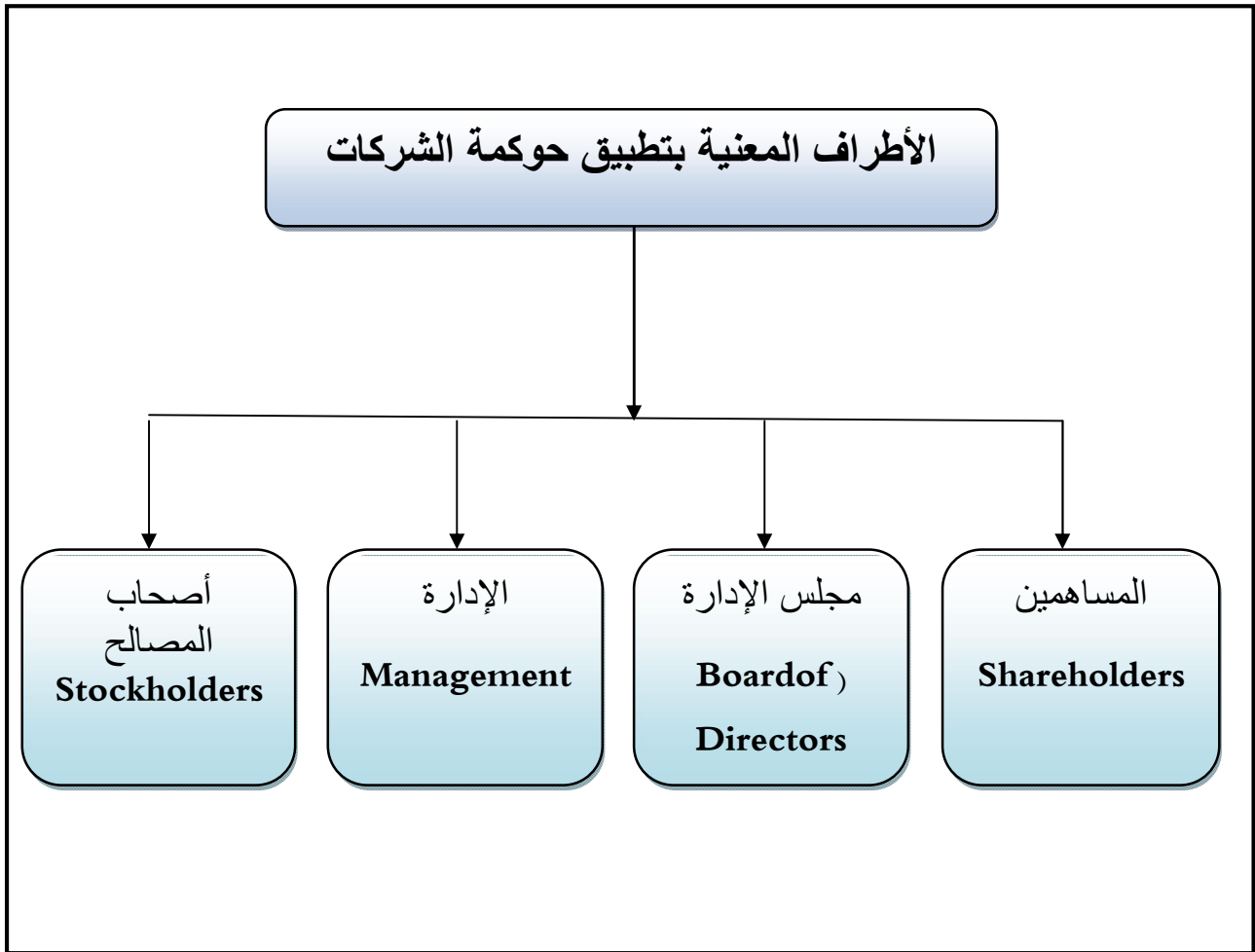
ويجب أن نلاحظ أن مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف في نظام الحوكمة، وأصحاب الملكيات الغالية من الأسهم الذين قد يكونون أفراد أو عائلات أو كتلة متحالفة أو أية شركات أخرى تعمل من خلال شركة قابضة بما يمكن أن يؤثر في سلوك الشركة.

ويلعب الدائنون دورا هاما في درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات حيث نادى العديد من الهيئات والإشرافية المتخصصة لقطاع البنوك والاتفاقيات الدولية مثل: اتفاقية بازل (2) البنوك بضرورة التأكد من التزام الشركات التي تتعامل معها بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية - الإسكندرية، سنة 2006، ص 17 - 18.

كما يلعب العاملون دورا هاما بالإسهام في نجاح الشركة وأدائها في الأجل الطويل، بينما تعمل الحكومات على إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني الشامل لحوكمة الشركات ويتباين دور كل من هؤلاء الأطراف وتفاعلاتهم فيما بينهم تباينا واسعا وذلك حسب الظروف السياسية الاقتصادية والتفاعلية السائدة.

الشكل رقم (02): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 17-18.

المطلب الثالث: محددات وآليات حوكمة الشركات

الفرع الأول: محددات حوكمة الشركات

1- المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في أحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل: مكاتب الحماية والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية، ترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص¹.

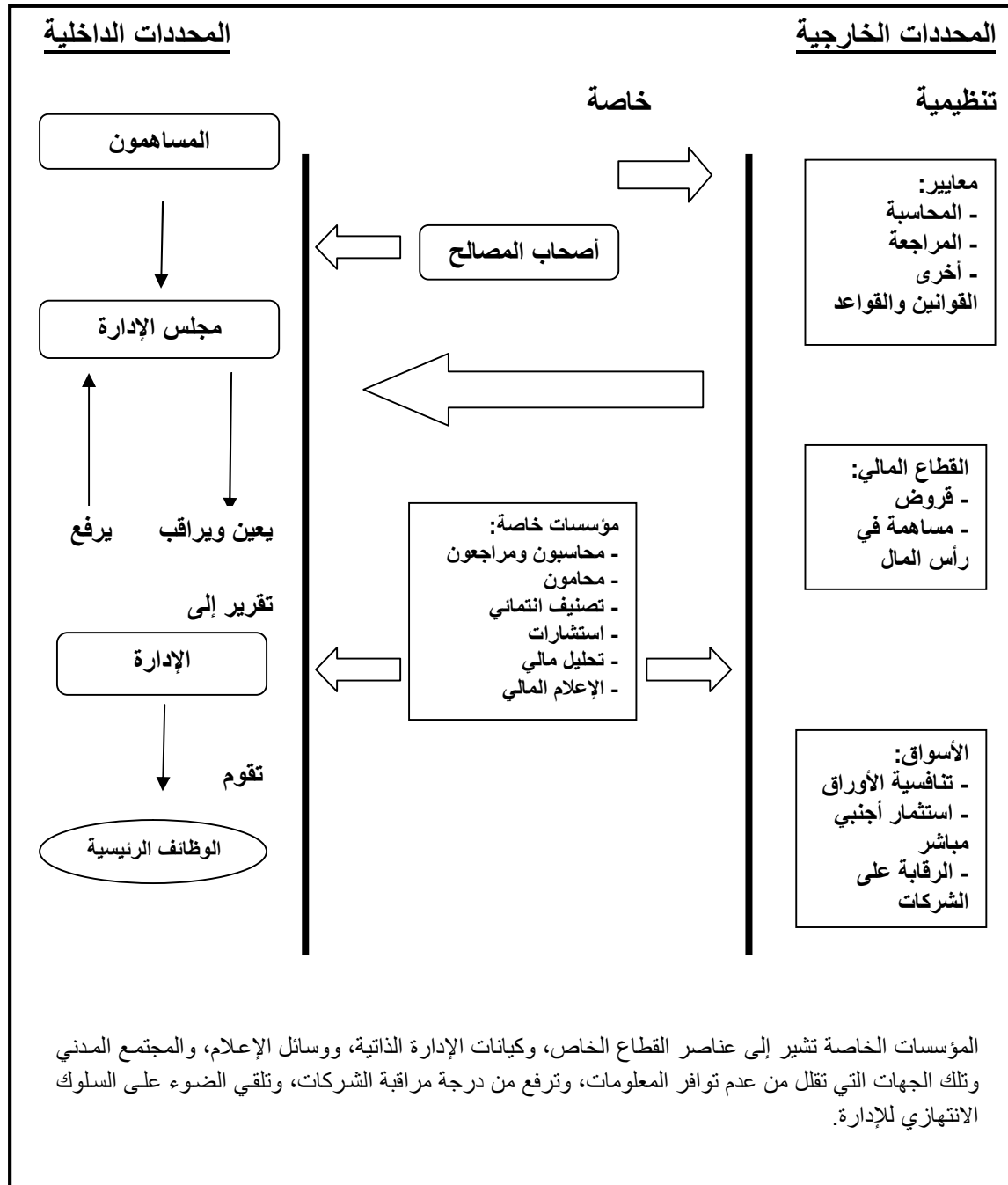
2- المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة².

¹ هوام جمعة ولعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010، ص 12.

² هوام جمعة، لعشوري نوال مرجع سبق ذكره، ص 11

الشكل رقم (03): المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة



المصدر: هوام جمعة، لعشوري نوال مرجع سبق ذكره، ص11.

الفرع الثاني: آليات حوكمة الشركات

تؤدي حوكمة الشركات دورها الرقابي وذلك من خلال مجموعة من الآليات والمتمثلة في الآليات الداخلية والخارجية والتي سيتم التعرف عليها كما يلي:

أولاً: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

1- مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ يحمي رأس المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، منها¹:

- **لجنة التدقيق:** ويتمثل دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي والتأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.
- **لجنة المكافآت:** تترك وظائفها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.
- **لجنة التعيينات:** تقوم بتعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التي تتلاءم مهاراتهم مع مهارات وخبرات المحددة من طرف الشركة.

2- التدقيق الداخلي:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية وذلك بزيادة قدرة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية العادلة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي².

¹ جبار عبد الرزاق، الالتزام لمنطلقات لجنة بازل كمدخل لإرسال الحوكمة في القطاع المصرفي العربي (حالة دول إفريقيا)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سطيف، العدد 7، 2012، ص 82.

² بروش زين الدين، دهمي جبار، مداخله بعنوان: دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية - بسكرة، يومي 06 - 07 ماي 2012، ص 16.

ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل هذه الآليات بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة وهي¹:

- منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري: حيث تعتبر هذه الآلية من أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات.
- التدقيق الخارجي: هذه الآلية تساعد على تحسين نوعية الكشوفات المالية وبالتالي يجب اختيار المدقق الذي لديه كفاء في هذا المجال.
- التشريع والقوانين: حيث تؤثر هذه الآلية على التشريع على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة.

¹ بن داود محمد عبد النور، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 12.

المبحث الثاني: عموميات حول المعلومة المحاسبية

تعد المعلومة المحاسبية ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين - الداخليين والخارجيين، من خلال تقديم معلومات هامة تخدمهم في اتخاذ القرارات، حيث تعتمد هذه القرارات على المعلومة المحاسبية من خلال القوائم والتقارير المالية، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المعلومة المحاسبية والخصائص النوعية لها، وكذلك سنتطرق إلى مدى أهميتها وأنواعها ومعايير تحسينها، وفي الأخير سنبرز علاقة حوكمة الشركات بالمعلومة المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المعلومة المحاسبية

الفرع الأول: مفهوم المعلومة المحاسبية

- **التعريف 1:** هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلاتها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم للمعلومات المحاسبية، إليه تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة¹.

- **التعريف 2:** هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلًا وتفسيرًا وشرحًا ووصفًا لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات².

- **التعريف 3:** هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، عن طريق مجموع البيانات التي تم جمعها وإعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للاستخدام بالنسبة للمستخدمين، وتؤثر في القرارات المختلفة³.

من هذه التعاريف نستخلص أن المعلومات المحاسبية ما هي إلا بيانات يتم جمعها ومعالجتها، بقياسها وتبويبها وعرضها في شكل قوائم مالية تمكن مستخدميها والأطراف المهتمة بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمفاضلة بين البدائل واتخاذ القرار.

¹ عبد الله عمر زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، الجزء الأول: إطار تاريخي للمحاسبة، عمان، 2002، ص 1.

² المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية، المطابع المركزية، عمان 2003، ص 153.

³ عطية هاشم أحمد، نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 09.

الفرع الثاني: خصائص المعلومة المحاسبية

تعتمد المعلومة المحاسبية في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية للتقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المالية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، المقرضون، والدائنون وغيرهم، والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية والخصائص النوعية الأساسية الأربعة وهي:

1- القابلية للفهم

تقتضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من مستخدميها، لذا يفترض أن تتوفر لدى مستخدمي المعلومات المالية درجة من معرفة الوعي تمكنهم من فهم هذه المعلومات وتقييم مستوى منفعتها، كما يجب على معدي هذه المعلومات مراعاة ذلك، وفي الأخير يجب التنويه على أن خاصية القابلية للفهم لا تقتضي بالضرورة عرض المعلومات السهلة فقط، بل تقتضي بضرورة عرض المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأسهل طريقة ممكنة¹.

2- الملائمة

عرفها FASB تلك المعلومات القادرة على إحداث تغير في اتجاه القرار وذلك من خلال زيادة تأثير في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع قرار أدق وأكفأ، مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة، وعليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال تحقيق خصائصها الفرعية التالية²:

أ- **التوقيت المناسب:** أي أنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها (متخذ القرار) لكي لا تفتقد قيمتها على تأثير في عملية اتخاذ القرار.

ب- **القدرة على التنبؤ بالمستقبل:** تعد مقدرة المعلومات المحاسبية على تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر، أحد الخصائص الفرعية للمعلومات "

¹ هواري سويس، بدر الزمان حقياني، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص 6.

² هوام جمعة ولعشوري نوال، نفس المرجع السابق، ص 12.

الملائمة" فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل يعتبر عمل غير هادف¹.

ج- القدرة على تقييم الارتداد (العكسي) للتنبؤات السابقة: أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية "Back Feud" وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية... الخ.

3- الموثوقية:

الموثوقية للمعلومات المالية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المحاسبية، ن الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة لأفراد الذين لا تتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي²:

الصدق في التعبير عن الظواهر:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير أو العرض، مقابلة أو مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها وتغليب الجوهر على الشكل، وتتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من التحيز في عملية قياس والتحرر من التحيز من قبل القائم بعملية القياس كما يجب أن تعبر الأرقام المحاسبية عما حدث فعلاً³.

إمكانية التحقق من صحة المعلومات: وتعني توفر شرط الموضوعية في القياس العلمي أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر، بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح⁴.

الحياد في قياس الإفصاح: يقصد بالحياد أو عدم التحيز، عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى، وبصفة

¹ هوام جمعة ولعشوري نوال، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² هوارى سويسى، بدر الزمان خمقاني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³ بدر الدين فاروق احمد سالم، نصر الدين حامد أحمد، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، السودان، العدد 1، 2013، ص 93.

⁴ قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومة المحاسبية في تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، جامعة شلف، الجزائر، العدد 5، 2012، ص 282

عامة يقصد بالحياد ألا تكون البيانات المحاسبية متحيزة من مستخدمي التقارير المالية على حساب مستخدمي آخرين¹.

4- القابلية للمقارنة:

تستند إمكانية المقارنة في المعلومات المحاسبية بشكل أساسي، على مدى توفر خاصية الاتساق (الثبات في الطرق المحاسبية) ، التي تعد شرط أساسي لتحقيق قابلية المقارنة في المعلومة المحاسبية، كما يتضح من خلال المفاهيم التالية:

أ- **الاتساق:** يقصد به الثبات والانتظام في التطبيق الأساسي للقواعد المحاسبية من فترة إلى فترة أخرى، وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الزمن، ويحول دون تغيرات تنتج عن تغير أساليب والقواعد المحاسبية.

ب- **القابلية للمقارنة:** أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية لنفس الوحدة الاقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط، ومن الواضح أنه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة².

المطلب الثاني: أهمية وتصنيف المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: أهمية المعلومات المحاسبية

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا في أي منظمة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد هامة بالمنظمة (موارد بشرية، موارد مادية، المعلومات) ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة، والتي تحيط بالمنظمة حاليا ومستقبلا، وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات؛

¹ بدر الدين فاروق أحمد، نصر الدين حامد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 09.

² الحبيطي قاسم محسن ابراهيم، السقا زياد هاشم يحي، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الهدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 37.

² جمعة هوام، لعاشوري نوال، مرجع سبق ذكره، ص 18

تنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي تلك القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرت المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم متخذو القرارات تلك المعلومات المحاسبية كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة؛

وعدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات، حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات وتنظيم الأنشطة وتخطيطها والرقابة على التنفيذ وغيرها من المجالات، وهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرار وكمية المعلومات التي يجب توفرها؛

وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة في ما يلي¹:

1- النمو في حجم الوحدة الاقتصادية: إن ازدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة ودائمة.

2- ازدياد قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية: الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها معا.

3- تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: لم يعد هدف الوحدة محصورا بتعظيم الربحية بل تعددت أهدافها، الأمر الذي يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.

4- التأثير بالبيئة الخارجية: من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وينبغي على إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وتغيراتها لتتمكن من اتخاذ الخطوات الضرورية لملائمة عملياتها ونظامها لتتماشى مع تلك التغيرات، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

¹ القاضي، زياد عبد الكريم، وأبو زلطة، ومحمد خليل، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مكتبة المجتمع، للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، سنة 2010، ص 379.

الفرع الثاني: تصنيف المعلومات المحاسبية

للمعلومات المحاسبية عدة تصنيفات، والتي سنوضحها في ما يلي¹:

1- من حيث الغرض:

أ- **تقارير الوكالة:** ومن أمثلتها التقرير السنوي للمنشأة، والتي تبين مدى محافظة إدارة المنشأة على الموارد المعهود بها إليها.

ب- **تقارير الالتزام القانونية:** ومن أمثلتها القوائم المالية المنشورة التزاماً بالقوانين التي تتطلبها جهات مالية وحكومية معينة.

2- من حيث الوظائف الإدارية:

أ- **تقارير تشغيلية:** التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المنظمة، لمساعدة الإدارة التشغيلية في السيطرة، مثل: تقارير أوامر البيع.

ب- **تقارير تخطيطية:** تحتوي معلومات تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها، مثل: تقارير موازنة المبيعات.

ج- **تقارير رقابية:** تشمل على معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي، اكتشاف الانحرافات المعيارية وتحليلها والتقارير عنها، لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

3- من حيث درجة التجميع:

أ- **معلومات تفصيلية:** توفر تفاصيل متعلقة بالأحداث أو الوحدات الفرعية للمنشأة، مثل: كشف أوامر الشراء.

ب- **معلومات تلخيصية:** تلخص تفاصيل الأحداث، وتعد حسب الطلب أو بشكل دوري، مثل: تقارير الاستثناء التي تستبعد البيانات غير الملائمة أو الأقل أهمية.

4- من حيث اتجاه سير التقارير:

أ- **تقارير عمودية:** تضم معلومات يتم تبادلها ضمن نفس المستوى الإداري.

ب- **تقارير أفقية:** تضم معلومات يتم تبادلها ضمن نفس المستوى الإداري.

¹ الطائي محمد حسين، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، سنة 2009، ص 286.

5- من حيث الدورية:

- أ- تقارير فورية: ويقدم هذا النوع من التقارير عند حدوث حالات طارئة، مثل: تقرير حول مردودات المبيعات، لمعالجة مشكلة حدثت مع أحد العملاء.
 - ب- تقارير حسب الطلب: تستخدم لأغراض خاصة ومحددة مثل: الدراسات.
 - ج- تقارير دورية: يتم إعداد خلال فترات زمنية معينة متفق عليها مسبقاً، مثل: القوائم المالية.
- وهناك تصنيفات أخرى للمعلومات المحاسبية، ومن جهات أخرى وهي:

6- من حيث دلالتها:

- أ- معلومات تاريخية: تتعلق بالأحداث والعمليات التي تمت في الماضي، تستخدم في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها، وبيان المركز المالي.
- ب- معلومات حالية: تتعلق بالأنظمة التشغيلية، وتقدم بصورة دورية، وفي الوقت المناسب، كما أنها ذات طابع تحليلي، لمتابعة الانحراف المعياري.
- ج- معلومات مستقبلية: وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض: التخطيط، التنبؤ، واتخاذ القرارات.

7- من حيث مصدرها:

- أ- معلومات داخلية: وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنشأة.
- ب- معلومات خارجية: وهي معلومات من مصادر خارجية تفسر متغيرات البيئة المحيطة، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق.

8- من حيث متطلبات العملية:

- أ- معلومات إجرائية: تتطلب من متلقيها اتخاذ إجراءات على الفور أو في وقت لاحق.
- ب- معلومات غير إجرائية: وهي معلومات خبرية توضح إحداث وعمليات تمت في وقت سابق، ولا يتطلب من متلقيها أي إجراء.

9- من حيث ارتباط بالزمن:

- أ- معلومات جامدة: تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.
- ب- معلومات ديناميكية: تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية معينة.

كما صنف (الطائي، 2009، 286) المعلومات من حيث المحتوى، إلى ثلاثة أنواع:

أ- **المعلومات الإستراتيجية:** وهي التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبياً، وتتعلق بدرجة أساسية -بصياغة أهداف المنظمة، الخطط طويلة الأجل، للوصول إلى هذه الأهداف.

ب- **المعلومات التكتيكية:** هي التي تغطي الفترة الزمنية متوسطة الأمد، وتتعلق بتنفيذ الإدارة الوسطى لاستراتيجيات الموضوعة من قبل الإدارة العليا، أي أنها تتركز حول وصف الخطط التكتيكية الضرورية لتنفيذ إستراتيجية معينة، مثل: جدولة الإنتاج، وخطط الصيانة، تدريبات الأفراد.

ج- **المعلومات التشغيلية:** وهي التي تتعلق بالعمليات المنظمة اليومية، حيث توفير معلومات تفصيلية دقيقة وبصفة مستمرة ومتكررة عن جميع أوجه النشاط في المنظمة، مثل: المعلومات المتعلقة بحضور الموظفين، وأنواع وكميات السلع المنتجة المباعة.

المطلب الثالث: معايير تحسين المعلومة المحاسبية

1- معايير قانونية

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها¹.

2- معايير رقابية

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يتركز عليه كل من مجلس الإدارة والمستثمرون ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفعالية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى التزام بالقواعد والقوانين المطبقة؛

¹ جمعة هوام، لعاشوري نوال، مرجع سابق، ص 18.

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية لها دورا مهما في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى التزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة¹.

3- معايير مهنية

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد التقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة؛

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة².

4- معايير فنية

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس على جودة التقارير المالية، ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار؛

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات، وعليه يتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة، ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباط وثيق بقواعد الحوكمة³.

¹ شهرزاد لباز، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص 11.

² جمعة هوام، لعاشوري نوال، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³ شهرزاد لباز، مرجع سبق ذكره 11.

المطلب الرابع: حوكمة الشركات وعلاقتها في تحسين المعلومة المحاسبية

تعد المعلومة المحاسبية من أهم ركائز حوكمة الشركات من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف الجوانب المالية لأداء الشركة، وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل بين الأطراف المختلفة في الشركة.

الفرع الأول: المعلومات المحاسبية والعلاقات التعاقدية

يتم قيادة المؤسسات بواسطة المديرون حيث يتحكمون في المعلومات المحاسبية والمالية من حيث طبيعتها وكيفية إعدادها، هذا بالإضافة للمناصب التي يشغلها المديرون قد تؤدي بالمديرين السير في اتجاه لا يخدم مالكي الشركة (المساهمين) فحسب، بل قد يؤدي إلى تحويل بعضا من دخل هذه الشركات التي يشرفون على تسيرها لحسابهم وفق استراتيجيات تخدم هذا الغرض، ولم يتوقف الخلل في الخلل في العلاقات التعاقدية على المديرين والمساهمين، بل تعداه ليشمل مجموع الشركاء المهتمة بأعمال المؤسسة وهذا حسب مفهوم الخيارات التسييرية الذي ادخله (1996- CHARREAUX) والذي حدد من خلاله منطقة النفوذ وسلطة المديرين التي لا تخضع لأية مراقبة من قبل الشركاء وهو الأمر الذي لا يتعارض مع رغبة المديرين ويمكنهم من توسيع مجال الحرية الذي يحققون من خلاله أهدافهم الخاصة التي يتعارض حتما مع أهداف مالكي الشركات، وعليه يمكن تمثيل المؤسسة على أنها الوحدة الاقتصادية التي يؤدي دور مركز المتعاقدين وتأخذ شكل تقاطع عقود يشغل مركزه من قبل المديرين، وبالتالي فإن الحديث يبدأ عن أهمية تدنية تكاليف الوكالة التي تمثل النقصان في قيمة المؤسسة الناتج عن تناظر المصالح بين مختلف الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية (مديرين، مساهمين مقرضين عمال...).

واستنادا للنظرية المالية الحديثة، يمكن اعتبار المحاسبة على أنها أداة لتسيير العلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف المعنية بتمويل أو تسيير الشركة، من هذا المنظور لا يتوقف دور المحاسبة على إعطاء الصورة العادلة للمركز المالي للمؤسسة ونتائجها المالية فحسب، بل تتعداها لكونها ميكانيزم لحل تكاليف الوكالة المرتبة عن تضارب المصالح بين (مساهم - مدير - مقرض)¹.

¹ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 90 - 91.

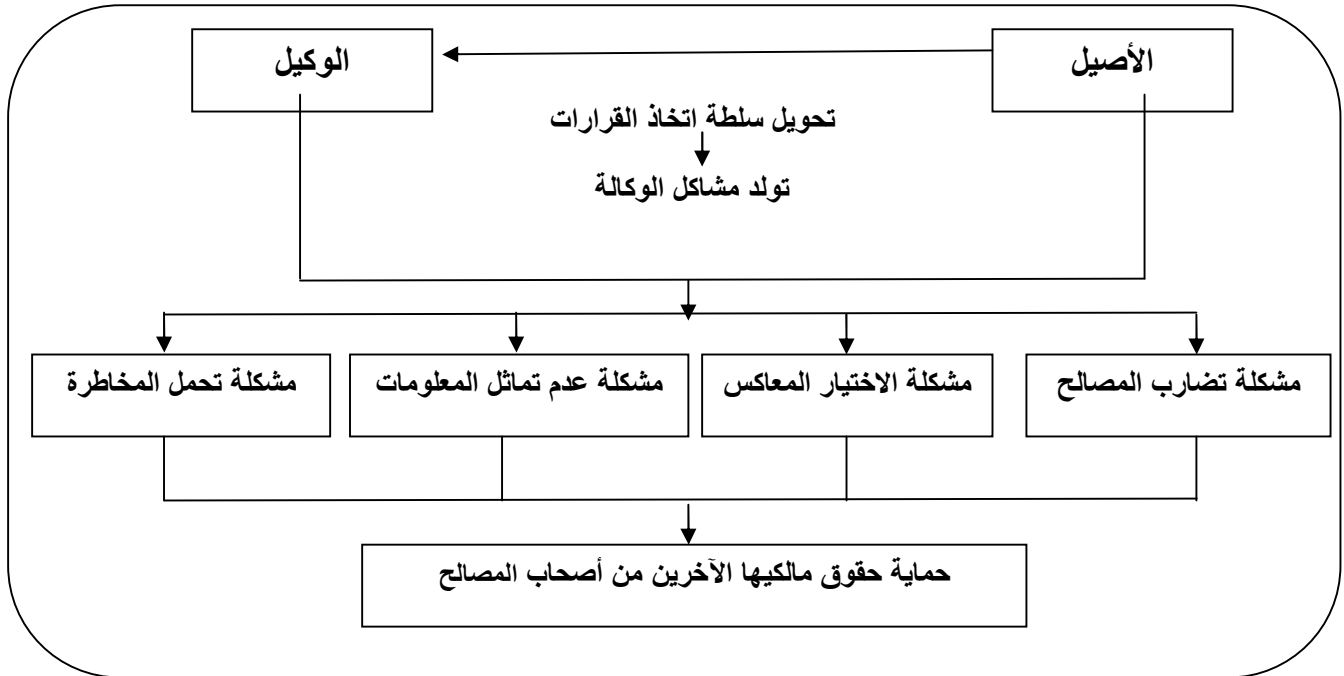
الفرع الثاني: حوكمة الشركات ودورها في تخفيض تضارب المصالح

1- نظرية الوكالة والعلاقات المسببة لتضارب المصالح

توضح نظرية الوكالة العلاقات التعاقدية التي تعد السبب وراء تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة والمهتمة بالمؤسسة، والتي تكون بين المسيرين والمساهمين وكذلك أيضا بين المساهمين والمسيرين والمقرضين، إضافة لجميع الأطراف التي لا علاقة بالمؤسسة والتي قد تؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، وقد تكون علاقات خارجية تربط المؤسسة مع الجمهور والمنافسة والدولة أو داخلية متعلقة أساسا بثقافة المؤسسة و هيكلها المكلفة بالتسيير والمراقبة؛

وتنشأ عن هذه العلاقات العديد من المشاكل لعدم وجود عقود كاملة والشكل الآتي يوضح المشاكل التي تتولد نتيجة العلاقات التعاقدية والتي من بينها تضارب المصالح¹:

الشكل رقم (04): مشاكل نظرية الوكالة



المصدر: بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، مرجع سابق ص 16.

¹ بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مداخلة بالملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 18 – 19 ماي 2011، ص 18 – 19.

يتضح من الشكل السابق أن مشاكل الوكالة تبدو واضحة، إذ من خلال علاقة الوكيل مع الأصل سوف تنشأ علاقة تعاقدية ونتيجة لعدم وجود عقود كاملة تنشأ مشاكل عدة سببها:

- إن مجرد ربط أداء المدراء بالربحية المتحققة أو المبيعات يعد بحد ذاته وسيلة لتحقيق الكثير من أهداف الوكيل دون تحقيق مصالح الأصل.

- عدم معرفة الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يتمكن الأصل أن يتابع تصرفات الوكيل سيجعل المدراء أكثر سيطرة من المالكين على شؤون الشركة كافة.

وسوف نوضح فيما يأتي تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة و المهتمة بالمؤسسة وهذا كما يلي:

أ- تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين

كما أوضحنا سابقا و نتيجة العلاقات التعاقدية بين المساهمين والمديرين تنشأ عدة مشاكل ومن بينها تضارب المصالح ويعود ذلك إلى¹: اختلاف وتباين المصالح فالمديرون باعتبارهم الطرف الأكثر ارتباط بالمؤسسة والإحاطة بأعمالها يحرصون على رفع من أدائها وبالتالي يكونوا أكثر حساسية لتغيير النتائج على اعتبار ارتباط استثمارهم المعنوي (رأس مال بشري) بهذا الأداء، الأمر الذي يقودهم الاختبار المشاريع الأقل مخاطرة والأكثر مردودية، والعكس بالنسبة للمساهمين الراغبين في تعظيم قيمة المؤسسة وزيادة أموالهم الخاصة وخوفا على مصالحهم يتحملون تكاليف إضافية لمراقبة ومتابعة حركة المديرين (تكاليف الوكالة) والتي يتوقف حجمها على:

- حجم المؤسسة وتوزيع الأسهم بين المساهمين: فكلما زاد عدد المساهمين كلما تزيد التكاليف التي يتحملها المساهمون لمراقبة المديرين، والعكس فقلة المساهمين يعني إمكانية الحصول على المعلومات بشكل يسير وبالتالي تقليل التكاليف.

- طبيعة المساهمين: ففي حالة المساهم يتمثل في الدولة أو مستثمرين دوليين، والذين يفرضون عادة شكل نوعية المعلومات المحاسبية و المالية التي على المؤسسة تقديمها، الأمر الذي يحتم على المديرين مسايرة هذا الاتجاه استجابة لوزن هذه الفئات وتأثيرها في مصداقية المؤسسة على الصعيد الوطني والدولي.

¹ مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص 93.

ب- تضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين والمقرضين

للمديونية أهمية كبيرة في حصر التضارب الناشئ عن علاقة الوكالة، وتؤدي لظهور علاقة سلطة خاصة بين المؤسسة من (خلال المساهمين والمسيرين والمقرضين) ، انطلاقا من التباين الناشئ عن مصادر التمويل حيث¹:

- يقدم المساهمون تمويلا دائما للمؤسسة، يكافئ بحصص الأرباح التي يحصلون عليها إذ تحققت نتائج ايجابية كما يمنحهم هذا التمويل حق الإطلاع على تسيير المؤسسة.
- بينما يقدم المقرضون تمويلا قد يكون طويل المدى بحيث يكافئ بفوائد، ولا يحصل المقرضين بموجبة على حق الإطلاع على تسيير المؤسسة.

وبما أن تمويل عن طريق الرفع من رأس المال بواسطة الاكتتاب يرافقه عادة ارتفاع في تكاليف الوكالة، فإن المسيرين عادة ما يلجئون إلى تفضيل الإقراض لعدة أسباب منها:

- حرصهم على تعظيم أرباح المؤسسة لتجنب مخاطر الإفلاس، بالتالي تضييع فرص عملهم، وبالنتيجة ترتفع قيمة المؤسسة، وتنخفض تكاليف الوكالة.
- تفضيل المساهمين الذين تنحصر مسؤوليتهم في حدود مساهمتهم على المشاريع الأكثر مخاطرة في نظرهم أكثر مردودية، على عكس المقرضين الذين لا ترتبط عائداتهم بالأداء الاقتصادي للمؤسسة فإنهم يمارسون ضغوطا لقيام المؤسسة بتحسين نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، وذلك عم طريق مراقبة سلوك المسيرين بواسطة عقود موثقة تسمح لهم بمتابعة ومراقبة القرارات التسييرية في مجال الإنتاج، الاستثمار، التمويل.

2- أهمية حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة تضارب المصالح

نظرا لتزايد اهتمام الدول والمؤسسات الدولية بموضوع حوكمة الشركات، فقد حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على دراسة هذا الموضوع وتحليله ووضع مبادئ محددة وهذا لتدعيم إدارة الشركات وتجنب تضارب المصالح كأحد المبادئ الأساسية للحوكمة، وذلك لحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة، إذ وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قواعد تجنب تضارب المصالح ضمن مبادئها إذ أشارت إلى²:

¹ مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² بتول محمد نوري، على خلف سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

• ينبغي استكمال إطار الحوكمة بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين والسماسة ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة.

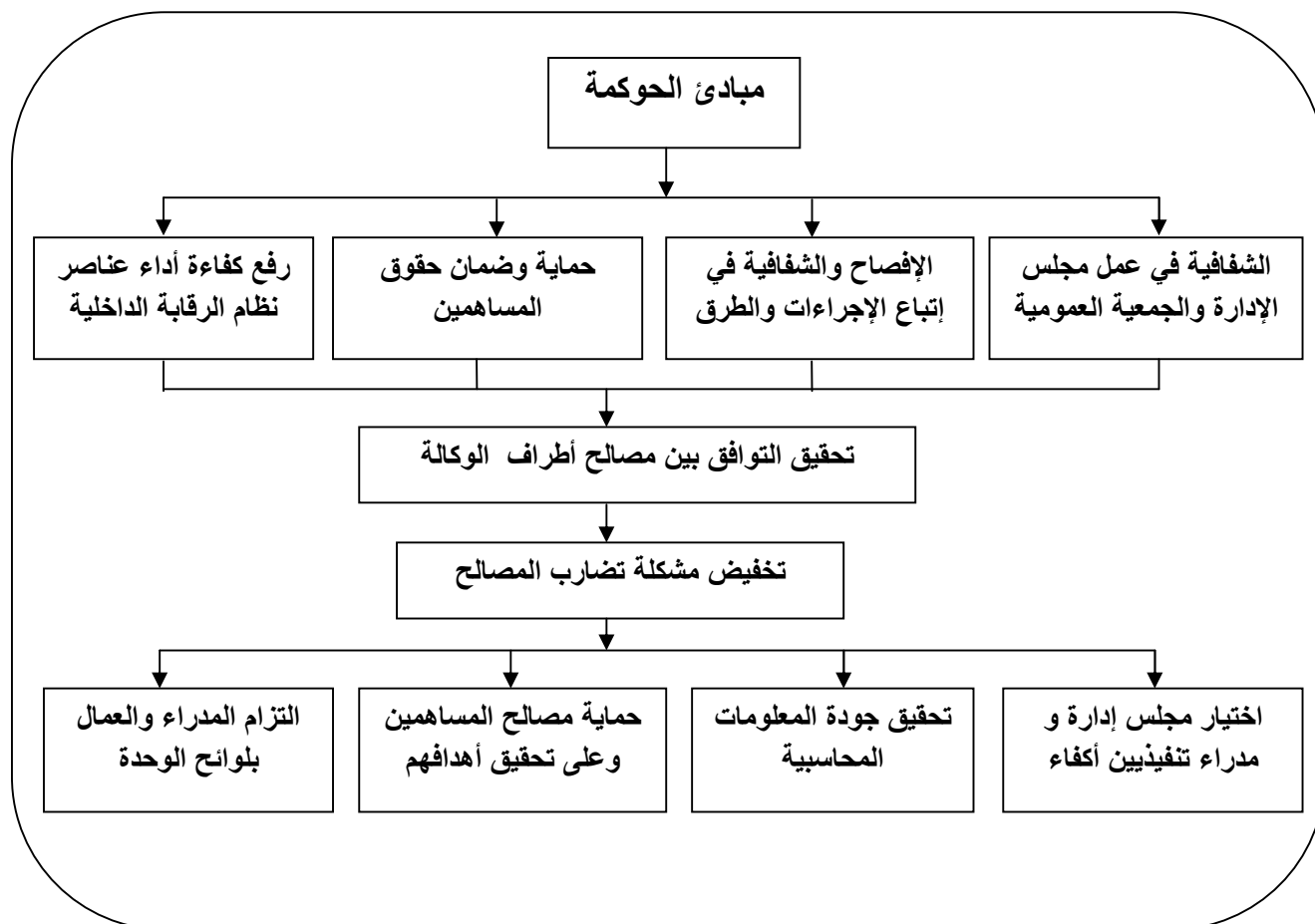
• فضلا عن طلب مراجعين مستقلين أكفاء، وتسهيل إيصال المعلومات في الوقت المناسب، فإن عدد من الدول قد اتخذت خطوات لضمان نزاهة هذه المهن ونواحي النشاط التي تستعمل كموصل للتحليل والنصائح إلى السوق، وهذه الوسائط إذ ما كانت تتعامل بحرية بعيدا عن التناقضات مع نزاهة فأنها يمكن أن تلعب دور هام في توفير حوافز للشركات ومجالس إدارتها لإتباع ممارسات جيدة للحوكمة.

ومع ذلك، فقد ثار القلق بشأن ما ظهر من دلائل على أن تضارب المصالح غالبا ما ينشأ وقد يؤثر في الرأي وطريقة الحكم على الأمور، وقد يكون هذا هو الحل عندما يكون من يقدم المشورة يسعى أيضا إلى تقديم خدمات أخرى إلى الشركة المعنية أو حينما تكون له أيضا مصالح مادية مباشرة في الشركة وهذا الاهتمام يحدد بعدا شديد الصلة بين الإفصاح والشفافية التي تستهدف المعايير المهنية لمحللي سوق الأوراق المالية ووكالات التصنيف العالمية وبنوك الاستثمارات وغيرها.

• تشير التجارب في نواحي أخرى إلى أن الحل الأفضل هو طلب الإفصاح التام عن التضارب الذي يحدث في المصالح والكيفية التي تختارها الشركة للتعامل معه، أما ما هو مهم فهو الإفصاح عن كيفية التي تضع فيها الشركة هيكل الحوافز للعاملين بها حتى تلغي احتمالات التضارب في المصالح .

والشكل الآتي يوضح دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح:

الشكل رقم (05): دور حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة تضارب المصالح



المصدر: بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، مرجع سابق، ص ص 21 - 22.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

❖ دراسة زيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، دراسة حالة في مجمع صيدال، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2016-2017.

تمثلت الإشكالية الرئيسية للدراسة في:

"ما هو دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي؟".

حيث تناولت هذه الدراسة في الفصل الأول مفاهيم حول حوكمة الشركات، من حيث مزايا الإيجابية التي تحققت من ورائها، أي أن لحوكمة الشركات أهمية تتضح من أهدافها التي تتمثل في تحقيق الشفافية و العدالة ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسة.

أما في الفصل الثاني فكان الحديث عن المعلومة المحاسبية من حيث مفهومها وأهم خصائصها، حيث تبين أن جودة المعلومة المحاسبية المفصح عنها في تقارير المالية، تساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات والقيام بدورها اتجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، والسماح لمستخدمي التقارير المالية بممارسة حقوقهم.

وفي الفصل الثالث تناول التطبيق السليم والرشيد في مبادئ حوكمة الشركات الذي ساهم في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية الذي يعتبر مصدر تمويل الشركات، حتى تتوسع وتنمو وتصبح قادرة على المنافسة وتوليد الأرباح وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية.

وفي الفصل الأخير كان على شكل دراسة استيعابية ، حيث استهدف بشكل أساسي دراسة وتحليل دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، ومن خلال تحليل المعلومات تأكد أن المجمع يحترم إلى حد كبير مبادئ حوكمة الشركات من خلال وجود ثقافة الإفصاح والشفافية.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ليس هناك اتفاق على مفهوم حوكمة الشركات، وإنما هناك اتفاق على أن تطبيقها يعزز من كفاءة أداء الشركات.
- الاعتماد على آليات حوكمة الشركات التي من شأنها أن تعمل على زيادة جودة وشفافية الإفصاح.
- هناك تأثير مهم لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وعلى القرارات التي يتخذها مستخدميها.
- إن منفعة التقارير المالية تتوقف على مصداقية المحتوى المعلوماتي.

❖ دراسة بن عيسى عبد الرحمن " دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية، دراسة نظرية تطبيقية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، محاسبة مالية، جامعة المدية، الجزائر، 2009.

تمحورت الإشكالية الرئيسة للبحث حول:

ما مدى توفير الحوكمة للمعلومات اللازمة للسوق المالي ؟.

سواء فيما تعلق بالكم أو النوع أو التوقيت المناسب وقد اعتبر الباحث أن الحوكمة هي مجموعة من الأدوات التي يمكن من خلالها التحكم في المؤسسات من قبل المساهمين ومن هذه الأدوات المراجعة الداخلية والخارجية مجلس الإدارة، لجان المراجعة وقد اعتبر الباحث أن هذه الأدوات تعمل وفق مبادئ أساسية (الإفصاح والشفافية والمعاملة المتساوية للمساهمين وحماية حقوقهم، مسؤوليات مجلس الإدارة).

وتوصل الباحث إلى أن الحوكمة تعمل على الرفع من درجة كفاءة السوق المالي من خلال العمل على توفير المقومات الأساسية خاصة المعلومات عن طرق الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية.

❖ دراسة إيناس تيتة، إيناس كريم، رقية بطينة، دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة INTER SUD، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة حمه لخضر، الوادي، سنة 2017-2018.

تمثلت الإشكالية الرئيسية في:

"كيف تساهم جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية؟".

تناولت هذه الدراسة في الفصل الأول الجانب النظري للمعلومة المحاسبية واستخدامها من طرف الإدارة لعدة أغراض محدودة في قياس الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة وصولاً إلى تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة لها، واعتبار الأهمية الكبيرة لخصائص المعلومة المحاسبية ومدى تأثيرها على القرارات ومن بين هذه القرارات قرار التمويل حيث تعتبر المعلومة المحاسبية الصحيحة تؤدي إلى اتخاذ قرار تمويل سليم.

أما في الفصل الثاني فكان على شكل دراسة ميدانية في المؤسسة الاقتصادية INTER SUD من خلال تحليل القوائم المالية لسنة 2012، 2013، 2014، لقرارات التمويل والتي كانت نتائجها ليست جيدة ولكنها سجلت أفضل القيم، يعني وجود تحسن مستمر من خلال تقرير مراجع خارجي، الذي بين أن المعلومات المحاسبية تتميز بجودة اللازمة لتسهيل اتخاذ قرارات التمويل.

وفي الأخير نستخلص جملة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي كالتالي:

- قرار التمويل هو قرار الذي تعتمد عليه المؤسسة من أجل توفير الأموال لاستثمارها في مشاريعها، وهناك عدة مصادر طويلة، قصيرة، متوسطة.
- ضرورة اهتمام متخذي القرارات بجودة المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها في اتخاذ قرارات تمويلية مثلى وسليمة لرفع وتحسين مستوى أداء المؤسسة الاقتصادية.
- تلعب جودة المعلومات المحاسبية دوراً هاماً لاتخاذ قرار التمويل.
- تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بعدة عوامل منها تقرير المراجع الخارجي، الذي يبرز نقاط القوة ونقاط الضعف.

❖ دراسة ليلي البنجي، نسيم بوحديدة، هنده سعادة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، دراسة استبائية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة حمه لخضر، الوادي، سنة 2016، 2017.

تمثلت الإشكالية الرئيسية في:

"ما مدى انعكاس تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية؟".

حيث تناولت هذه الدراسة في الفصل الأول الجانب النظري والأدبي لحوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم و استقرار نشاط الشركات العاملة في الاقتصاد.

أما في الفصل الثاني كانت على شكل دراسة استيعابية واعتمدت على الاستعانة ببرنامج SPSS في التحليل تم التوصل أن هناك دور معنوي ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية.
 - مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة للمساهمين وضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات له ارتباط مع جودة المعلومة المحاسبية.
 - مبدأ حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة للمساهمين ودور أصحاب المصالح والإفصاح المحاسبي والشفافية ومسؤوليات مجلس له ارتباط مع جودة المعلومة المحاسبية.
- ❖ دراسة هلالى فوزية، عمران خديجة، جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF ،دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بالحسانة، ووحدة الأكياس بعين الحجر، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة دكتور مولاي الطاهر، سعيدة، سنة 2015-2016.

تمثلت الإشكالية الرئيسية في :

"ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية؟".

تناولت هذه الدراسة في الفصل الأول مراحل تطور المحاسبة والتي استقرت في نهاية الأمر إلى اعتبارها نظام يهدف إلى توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات الاقتصادية، حيث يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من بين العناصر الهامة لنجاح المؤسسة.

أما في الفصل الثاني تناول المعلومة المحاسبية التي تعتبر العصب الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبية، وأداة الربط بين المؤسسة ومستعملي هذه المعلومات، فإن الهدف الأساسي من المحاسبة هو تقديم معلومة كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة، وأكثر صدق، تسمح بتشجيع المستثمرين وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم.

وأما في الفصل الأخير كان على شكل دراسة حالة تطبيقية ودراسة استبائية، وذلك من خلال التطرق إلى تقديم المؤسستين محل الدراسة من خلال الهيكل التنظيمي وذلك من خلال توضيح الإطار المنهجي للدراستين وتبيين مدى صدق الاستبيان والمعالجة الإحصائية المستخدمة.

النتائج المتوصل إليها وهي كالتالي:

- لم يكن التغير في الممارسة المحاسبية اختياريا بل جاء استجابة لمتطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي بتبني أنظمة محاسبية أكثر مقروئية وانسجام مع الأنظمة الدولية.
- قدرة المعلومات المالية الناتجة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تلبية حاجيات مستخدميها.
- يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوري يهدف إلى توسيع مختلف الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

❖ **Ali DARDOUR, L'INFLUENCE DE LA GOUVERNANCE ET DE LA PERFORMANCE SUR LA REMUNERATION DES DIRIGEANT ;le rôle des réseaux sociaux dans les entreprises françaises cotées, En vue de l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, UNIVERSITE TOULOUSE, France, 2009.**

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة نوع تأثير آلية حوكمة الشركات وكذا الأداء على التعويضات ومكافآت المديرين التنفيذيين من خلال مجموعة من الشركات الفرنسية.

ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي قصد وصف حوكمة الشركات وكذا الأداء وتعويضات المديرين التنفيذيين، كما اعتمد في ذلك على أسلوب الاستبيان والمقابلة من أجل الوقوف على آراء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

النتائج المتوصل إليها وهي كالتالي:

- العلاقة بين مستوى الأداء ومستوى مكافئات المديرين التنفيذيين متغيرة من شركة إلى أخرى وفي بعض الأحيان متناقضة.
- علاقة حوكمة الشركات بمكافئات المديرين التنفيذيين علاقة طردية في أغلب الأحيان.
- يمكن لمتغيرات حوكمة الشركات التقريب بين مستوى الأداء من جهة وتعويضات المديرين التنفيذيين من جهة أخرى.
-

❖ دراسة FRANK YU (2006) بعنوان: آليات تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح

تمثلت الإشكالية الرئيسية في:

"ما مدى مساهمة آليات تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح؟".

هدفت الدراسة إلى توضيح آليات تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح، حيث تم اختيار العلاقة بين حوكمة الشركات وبين إدارة الأرباح.

ولقد وصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تركز على العوامل الداخلية للحوكمة مثل التركيز العالي للمساهمين وتركيز مجلس الإدارة فإنها تقوم بإدارة الأرباح بشكل أقل، في حين أنه في حالة التركيز على العوامل الخارجية للحوكمة بشكل قوي فإن الشركة تقوم بإدارة الأرباح بشكل أقل، وأشارت الدراسة أن إدارة الأرباح ليست المحرك الرئيسي بين طرفي الملكية والحوكمة.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

❖ مقارنة الدراسة الحالية بدراسة زبيدي البشير

أوجه التشابه:

- تناولت كل من الدراستين حوكمة الشركات، حيث تطرقنا إلى حوكمة الشركات من حيث مبادئها وخصائصها وأهدافها والأطراف المعنية بتطبيقها، وتطرقنا دراسة زبيدي البشير إلى حوكمة الشركات من حيث المزايا الإيجابية و الأهداف والأهمية التي تتمثل في تحقيق الشفافية والعدالة.
- تناولت كل من الدراستين المعلومة المحاسبية من حيث مفهومها وخصائصها النوعية والثانوية.

- اتبعت كل من الدراستين منهج دراسة استبائية .

أوجه الاختلاف:

- تطرقت دراسة زيدي البشير إلى دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، أما دراستنا تناولت دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية.
- لم تتناول دراستنا التطبيق السليم والرشيد في مبادئ حوكمة الشركات الذي ساهم في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، على عكس دراسة زيدي البشير التي كان لها جانب كبير من هذا التطبيق السليم في المبادئ.

❖ مقارنة دراستنا الحالية بدراسة بن عيسى عبد الرحمان

أوجه التشابه:

- توصلت كل من الدراستين إلى أن حوكمة الشركات هي مجموعة من الأدوات التي يمكن من خلالها التحكم في المؤسسات من قبل المساهمين وذلك للحفاظ على مصالحهم .
- اتبعت كل من دراستنا ودراسة بن عيسى عبد الرحمان منهج دراسة استبائية.

أوجه الاختلاف:

- تناولت دراستنا موضوع دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية، أما دراسة بن عيسى عبد الرحمان فقد تحدثت عن دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية.
- تطرقت دراسة بن عيسى عبد الرحمان إلى حوكمة الشركات من خلال المراجعة الداخلية والخارجية التي يقوم بها مجلس الإدارة بصفة خاصة، أما دراستنا فقد شملت المحددات الداخلية والخارجية بصفة عامة (المساهمون، المقرضون، مجلس الإدارة ، الإدارة) .

❖ مقارنة الدراسة الحالية بدراسة ايناس تيتة، ايناس كريم، رقية بطينة

أوجه التشابه:

- تناولت كل من الدراستين جانب نظري للمعلومة المحاسبية من حيث المفهوم والخصائص والمعايير.
- توصلت كل من الدراستين إلى أن المعلومة المحاسبية لها تأثير كبير على العوامل الخارجية منها المراجع الخارجي.

أوجه الاختلاف:

- اختلفت الدراستين في المنهج المتبع، حيث اعتمدت دراستنا على منهج دراسة استبائية، مقارنة بدراسة ايناس تيتة، ايناس كريم، رقية بطينة التي اتبعت منهج دراسة حالة.
- تطرقت دراستنا إلى موضوع حوكمة الشركات ، على عكس دراسة ايناس تيتة، ايناس كريم، رقية بطينة التي لم تتطرق إلى هذا الجانب.
- تحدثت دراسة ايناس تيتة، ايناس كريم، رقية بطينة على قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية ، أما دراستنا لم تتناول هذا العنصر والتي اكتفت بدور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية.

❖ مقارنة الدراسة الحالية بدراسة ليلي البنجي، ونسيمة بوحديدة، وهندة سعادة

أوجه التشابه:

- توصلت كل من الدراستين إلى أن حوكمة الشركات أداة تساعد في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات في الشركات، وتحقيق قدر من الطمأنينة للمستثمرين والمساهمين للحفاظ على حقوقهم.
- اتبعت كل من الدراستين منهج دراسة استبائية.
- هناك وجه تشابه كبير بين الدراستين، حيث تناولت دراستنا دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية، أما دراسة ليلي البنجي، ونسيمة بوحديدة، وهندة سعادة فتناولت دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

أوجه الاختلاف:

- وجود وجه اختلاف في عينة الدراسة لكل من الدراستين، حيث في دراستنا قمنا بتوزيع 70 استبانة تم استرجاع 60 منها، على عكس دراسة ليلي البنجي، نسيمه بوحديدة، هندة سعادة، تم توزيع 80 استبانة واسترجاع منها 51 .

❖ مقارنة الدراسة الحالية بدراسة هالالي فوزية، عمران خديجة

أوجه التشابه:

- توصلت الدراستين إلى أن المعلومة المحاسبية تعد من أهم الركائز الأساسية من خلال الاعتماد على هذه المعلومة في ممارسة الرقابة على مختلف الجوانب المالية لأداء الشركة، وزيادة الثقة لدى مستخدميها.
- اعتمدت دراستنا على منهج دراسة استنباطية، أما دراسة هالالي فوزية، عمران خديجة فقد اعتمدت على منهج دراسة استنباطية ودراسة حالة معا.

أوجه الاختلاف:

- تطرقت دراسة هالالي فوزية، عمران خديجة إلى النظام المحاسبي المالي SCF من حيث المفهوم ومراحل تطوره، على عكس دراستنا تناولت حوكمة الشركات من حيث المبادئ والأطراف المعنية بها.
- ارتكزت دراستنا على أن المعلومة المحاسبية تساعد مستخدميها على اتخاذ قرارات تحقق قدرا من الطمأنينة لأصحاب المصالح للحفاظ على حقوقهم، أما دراسة هالالي فوزية، عمران خديجة فقد ارتكزت على المعلومة المحاسبية وتأثيرها على تطبيق النظام المحاسبي المالي.

❖ مقارنة دراستنا بالدراسة الأجنبية 1 ALI DARDOUR

أوجه التشابه:

- تناولت كل من دراستنا والدراسة الأجنبية إلى حوكمة الشركات من حيث مفهومها وآليات تطبيقها.
- تشابهت كل من دراستنا والدراسة الأجنبية بالاعتماد على منهج تحليل النتائج عن طريق دراسة استنباطية.

أوجه الاختلاف:

- تطرقت دراستنا إلى آلية تأثير حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية، أما الدراسة الأجنبية فقد تطرقت إلى آلية تأثير حوكمة الشركات على أداء التعويضات ومكافآت المديرين التنفيذيين.
- اختلفت الدراستين في مجتمع عينة الدراسة حيث ركزت الدراسة الأجنبية على مجموعة من الشركات الفرنسية، أما دراستنا فقد ركزت على آراء المحاسبين المعتمدين و محافظي حسابات و أكاديمين و مهنيين.

❖ مقارنة دراستنا بالدراسة الأجنبية FRANK YU 2

أوجه التشابه:

- تطرقت الدراسة الأجنبية إلى حوكمة الشركات من خلال مفهومها وآليات تأثيرها ، وهو ما تطرقت إليه دراستنا.

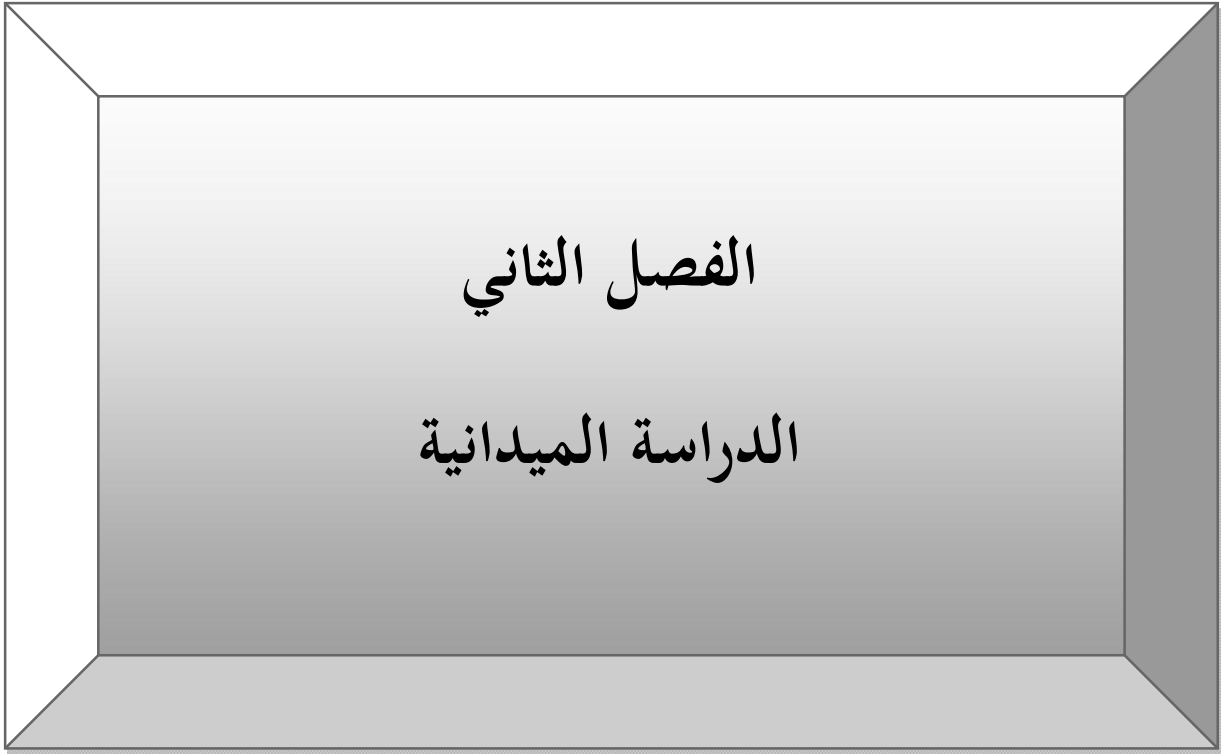
أوجه الاختلاف:

- في الدراسة الأجنبية وصلت إلى أن آلية حوكمة الشركات تؤثر على إدارة الأرباح، وأما دراستنا فقد وصلت إلى أن حوكمة الشركات لها تأثير في تحسين المعلومة المحاسبية.
- لم تتطرق الدراسة الأجنبية إلى جانب المعلومة المحاسبية ومدى تأثيرها على حوكمة الشركات ، وهو ما تطرقت إليه دراستنا.
- اتبعت دراستنا منهج تحليل النتائج عن طريق دراسة استبائية، أما الدراسة الأجنبية فقد اعتمدت على منهج تحليل النتائج عن طريق دراسة حالة.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الجانب النظري لحوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية، بحيث أوضحنا مجموعة من المفاهيم المتعلقة بهم من حيث أهدافها ومدى أهميتها، وكذا مفهوم المعلومة المحاسبية من خلال المفهوم والخصائص و معايير تصنيفها، كما تناولنا أيضا علاقة حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية.

ولمعرفة أكثر عن حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية ، ركزنا في الجزء الثاني لهذا الفصل على مجموعة من الدراسات السابقة حول الموضوع وأوجه الاختلاف والتشابه بين دراستنا الحالية ، والتي هدفت جميعها إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية، ومن خلال ذلك سوف نحاول في الفصل الثاني من الدراسة إلى إسقاط ما تم استخلاصه من الدراسة النظرية إلى الدراسة الميدانية وذلك عن طريق توزيع استمارة الاستبيان على عينة من أعضاء مجلس الإدارة ومحاسبين ورؤساء المصالح ومراجعين داخليين وفئات أخرى في المجال والحائزين على شهادة ليسانس فما فوق وشهادات أخرى في التخصص في ولاية الوادي.



تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الجانب النظري في الفصل الأول والمتمثل في الإطار المفاهيمي والنظري لحوكمة الشركات و المعلومة المحاسبية، سوف نتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لمعرفة دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية ،حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهو كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تقوم الدراسة الميدانية أساساً على دراسة وتحليل دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين المعلومات المحاسبية، وذلك من وجهة نظر الفئات محل الدراسة.

المطلب الأول: بيانات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي والمناهج التحليلية وذلك تماشياً مع متطلبات البحث، باعتباره أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، وذلك لأنه يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، وتتعلق بدور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين المعلومات المحاسبية. وذلك من خلال استخدام قائمة الاستبيان، واعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

الفرع الأول: البيانات الثانوية

وهي تمثل بيانات الجانب النظري، واعتمدت على مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات والاطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال.

الفرع الثاني: البيانات الأولية

هي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان إلكترونياً على عينة من مجتمع دراسي والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لحصر وتجميع البيانات ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج (Excel2010) و برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف باسم Statistique Package for Social Sciences باختصار (SPSS) الإصدار الثالث والعشرون (23). .

المطلب الثاني: قائمة الاستبيان

تناولنا في هذا المطلب كيفية إعداد الاستبيان، وهيكل الاستبيان وطرق معالجته.

الفرع الأول: إعداد قائمة الاستبيان

استعنا في إعداد القائمة على الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة أو المشار له من حيث المنهج والطريقة، حيث أمكن الاستفادة من الفئة النظرية في صياغة قائمة الاستقصاء، وقد راعينا في إعدادها:

- أن تكون بسيطة وواضحة.
- أن تحتوي على أسئلة تمكن الفرد باختيار بديل من عدة بدائل.

وقد تم توزيع قائمة الاستبيان على أفراد العينة إلكترونياً عبر شبكة الانترنت، بواسطة قروبات الفيس بوك لطلاب الجامعة وبعض مجموعات الموظفين، وتم إرسال الاستبيان على مستوى بعض المؤسسات وتم استخدام البريد الإلكتروني لبعض أفراد العينة. ولم نتمكن من الاتصال المباشر بأفراد العينة بسبب جائحة كورونا 2020 . وتعتبر شبكات التواصل هي الأمر الذي سهل إمكانية إرسال الاستمارات والحصول عليها في أقرب وقت ممكن

أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان قد تم إعدادها على أسس مقياس ليكارت الخماسي LIKERT SCALE الذي يحتوي خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول المواضيع التي تم التطرق من خلال الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم (02) مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطلاب بناء على بيانات الاستبيان.

الفرع الثاني: هيكل الاستبيان

احتوى الاستبيان على سبعة وثلاثون سؤالاً توزعت أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة متضمنة (05) أسئلة.

المحور الثاني: يضم أسئلة تتعلق بتحسين التقارير والمعلومات المحاسبية وتشمل (11) سؤال.

المحور الثالث : يضم أسئلة تتعلق بالإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات وتشمل (13) سؤال.

المحور الرابع : يضم أسئلة تتعلق بدور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية وتشمل (8) أسئلة

جدول رقم (03) : محاور المجموعة الثانية وعدد فقرات كل محور.

الرقم	المحاور	عدد الفقرات
01	البيانات الشخصية للعينة	05
02	تحسين التقارير والمعلومات المحاسبية	11
03	الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات	13
04	دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية	8

المصدر: من إعداد الطلاب بناء على بيانات الاستبيان.

الفرع الثالث: معالجة الاستبيان

وهي عملية فرز وتحليل الإجابات التي تتضمنها استمارة الاستبيان وهذا تمهيدا لبناء قاعدة تحتوي على المعطيات المستخلصة من استمارات الاستبيان.

وبعد أن تم تحصيل عدد نهائي من الاستبيانات، تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج

(SPSS 23) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى معطيات ونتائج وكذا رسومات بيانية في شكل أعمدة أو دوائر، لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل للبيانات التي تم جمعها.

كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة حيث تم الاعتماد على الأساليب التالية:

- الوسط الحسابي: يتم استخدامه باعتباره أحد المؤشرات التي تساعد في قراءة وترتيب البنود والنتائج حسب أهميتها.
- الانحراف المعياري: ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
- اختبار ألفا كرونباخ: وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد بات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة.
- معامل الصدق: يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.
- اختبار T-test.
- معامل الارتباط برسون.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدوده

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

حددنا في اختبار مجتمع الدراسة أن يكون أفرادها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والدراية بمبادئ حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية.

وتتكون هذه العينة المختارة عشوائيا من مجتمع الدراسة لمجموعة من المؤسسات في ولاية الوادي، وقصدنا من تقسيم مجتمع الدراسة على النحو السابق لضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على النتائج أكثر دقة.

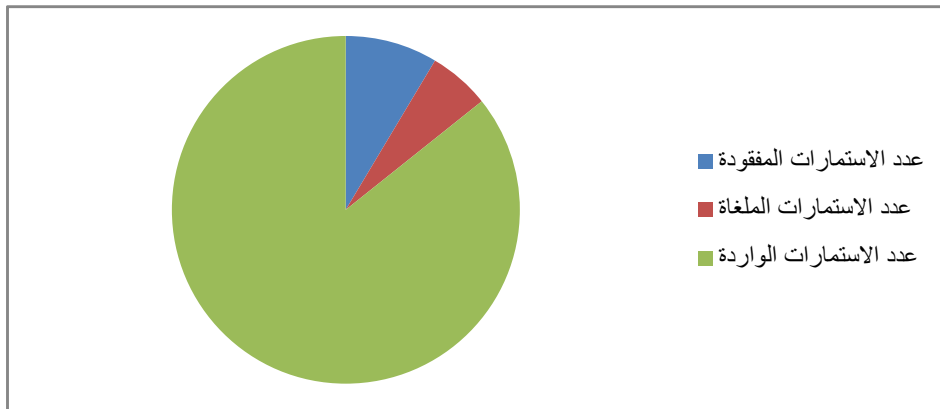
الفرع الثاني: عينة الدراسة

وتم توزيع الاستبيان على 70 فرد من أفراد العينة وتم استرجاع 60 استبيان كما هو موضح في الشكل التالي.

جدول رقم (04) : الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان

النسبة	العدد	البيان
%100	70	عدد الاستمارات الموزعة
% 5.7	4	عدد الاستمارات الملغاة
% 8.6	6	عدد الاستمارات المفقودة
% 85.7	60	عدد الاستمارات الواردة

الشكل رقم (06) يمثل إحصائية استمارات الاستبيان



المصدر: من إعداد الطلاب بناء على الجدول أعلاه.

الفرع الثالث: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في ما يلي:

الحدود المكانية : تمت هذه الدراسة بولاية الوادي الدراسة دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحسين المعلومات المحاسبية وبالضبط في بعض المؤسسات التابعة للقطاعين العام و الخاص .

الحدود الزمانية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت خلال شهري جولي وأغسطس .

الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة لآراء وإجابات المدراء والمدراء الفرعيين وأعضاء مجلس الإدارة ومحاسبين ورؤساء المصالح ومراجعين داخليين وفئات أخرى في المجال والحائزين على شهادة ليسانس فما فوق وشهادات أخرى في التخصص.

الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بمبادئ الحوكمة وتحسين المعلومات المحاسبية .

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

بعد عملية الفرز وتفرغ الاستبيان تحصلنا على نتائج آراء أفراد العينة، سوف نحاول من خلال هذا المبحث تحليل تلك النتائج باستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: الخصائص العامة للعينة

تتمثل خصائص العينة في ما يلي:

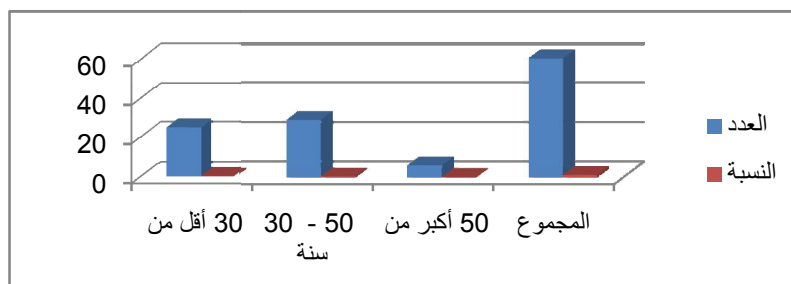
الفرع الأول: خصائص العينة من حيث الفئة العمرية

جدول رقم: (05) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.

الفئة العمرية	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	25	41.7%
من 30 إلى 50 سنة	29	48.3%
أكبر من 50 سنة	6	10%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطلاب بناء على درجات SPSS

الشكل رقم (07) تمثل عينة أعلى الجدول الفئة العمرية



المصدر: من إعداد الطلاب بناء على الجدول أعلاه

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لعينة الدراسة، حيث أن النسبة الأكبر كانت لفئة من 30 إلى 50 سنة بنسبة 48.3% وتليها نسبة 41.7% لفئة اقل من 30 سنة وتليها نسبة 10% للفئة أكبر من 50 سنة.

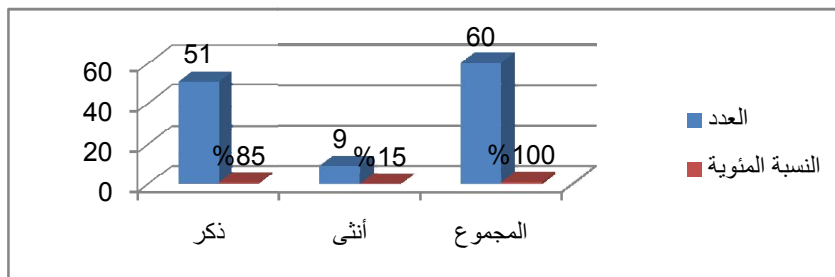
الفرع الثاني: خصائص العينة من حيث الجنس.

جدول رقم: (06) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة الجنس.

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	51	85%
أنثى	9	15%
المجموع	60	100 %

المصدر: من إعداد الطلاب بناء على درجات SPSS .

الشكل رقم (08) تمثل خصائص العينة من حيث الجنس



المصدر: من إعداد الطلاب بناء على الجدول أعلاه

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب الجنس لعينة الدراسة، حيث أن النسبة الأكبر كانت لفئة الذكور 85% عن فئة الإناث 9% .

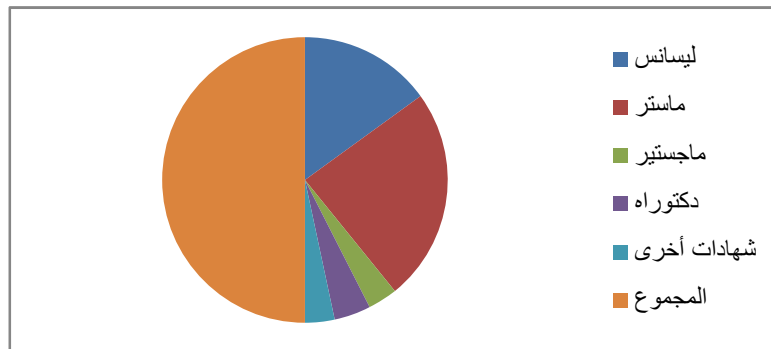
الفرع الثالث: خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي.

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ليسانس	18	% 30
ماستر	29	% 48.3
ماجستير	4	% 6.7
دكتوراه	5	% 8.3
شهادات أخرى	4	% 6.7
المجموع	60	% 100

المصدر: من إعداد الطلاب بناء على درجات SPSS.

الشكل رقم (09) : يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.



من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة ، حيث أن غالبيتهم حاصلين على شهادة ماستر إذ بلغ عددهم 29 بنسبة %48.3، ثم تليها فئة الحاصلين على شهادة ليسانس البالغ عددهم 18 بنسبة % 30، وبعدها فئة الحاصلين على شهادة دكتوراه والبالغ عددهم 5 بنسبة

مئوية 8.3 %، وبعدها تساوت فئة الحاصلين على ماجستير وشهادات أخرى حيث بلغ عدد كل فئة 4 بنسبة 6.7 % .

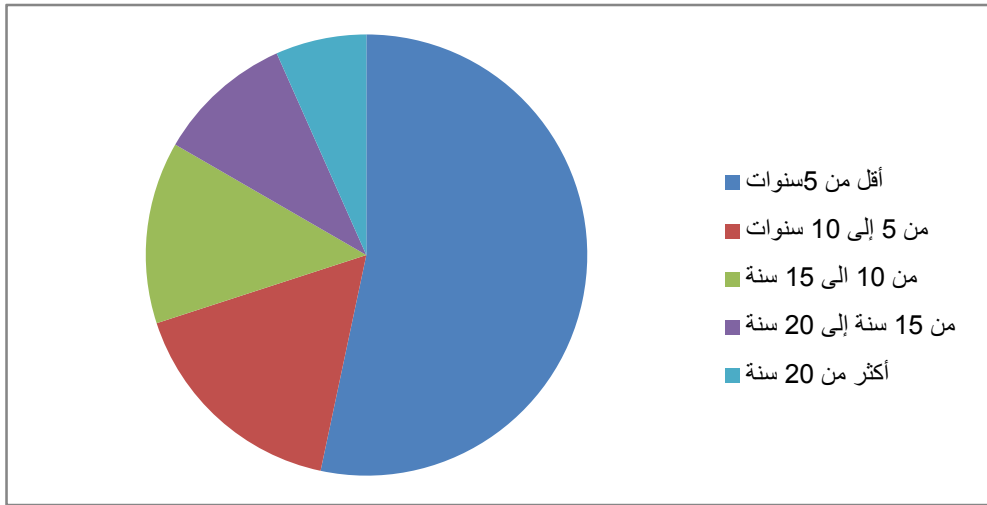
الفرع الرابع: خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية

الجدول رقم (08) : توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

النسبة	العدد	السنوات
53.3 %	32	أقل من 5 سنوات
16.7 %	10	من 5 إلى 10 سنوات
13.3 %	8	من 10 إلى 15 سنة
10 %	6	من 15 سنة إلى 20 سنة
6.7 %	4	أكثر من 20 سنة
100 %	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطلاب بناء على درجات SPSS.

الشكل رقم (10) : يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطلاب بناء على الجدول أعلاه .

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب الخبرة المهنية لأفراد العينة حيث تبين أن معظمهم من الفئة اقل من 5 سنوات بنسبة 53.3 % ،أما ما نسبته 16.7 % فكان للفئة من 5 إلى 10 سنوات، وما نسبته 13.3 % فكانت للفئة أكثر من 10 إلى 15 سنة، وما نسبته 10% فكانت للفئة أكثر من 15 إلى 20 سنة، وفي الأخير ما نسبته 6.7 % كانت لفئة أكثر من 20 سنة.

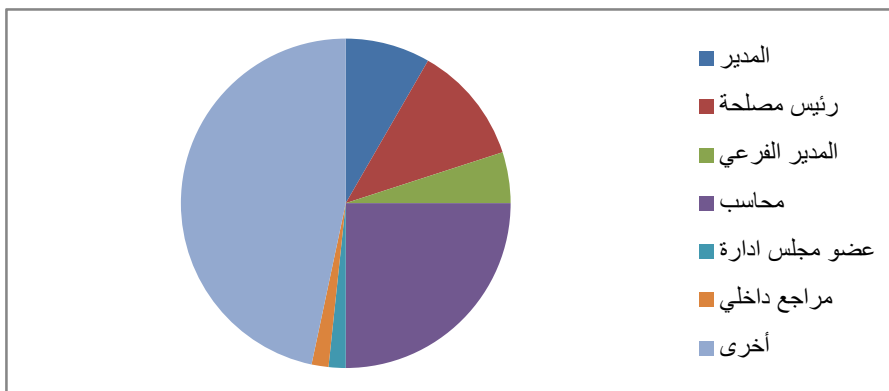
الفرع الخامس: خصائص العينة من حيث المهنة:

الجدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة.

النسبة	العدد	المهنة
% 8.3	5	المدير
% 11.7	7	رئيس مصلحة
% 5	3	المدير الفرعي
% 25	15	محاسب
% 1.7	1	عضو مجلس ادارة
% 1.7	1	مراجع داخلي
% 46.7	28	أخرى
% 100	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على درجات SPSS.

الشكل رقم (11): يمثل عينة الدراسة حسب المهنة.



المصدر: من إعداد الطلاب بناء على الجدول أعلاه .

من خلال الجدول والشكل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المهنة لأفراد العينة حيث أن فئة مهن أخرى هي الأكثر والبالغ عددها 28 بنسبة 46.7 % ، المحاسبين في الفئة الثانية والبالغ عددها 15 محاسب بنسبة 25% ، أما ما نسبته 11.7 % فتمثلت في مهنة رئيس مصلحة والبالغ عددهم 7 موظفين، وما نسبته 8.3 % تمثلت في مهنة مدير بعدد 5 أعضاء، تليها نسبته 5 % تمثلت في المدير الفرعي بعدد 3 مراجعين، تليها ما نسبته 1.7 % تمثلت في عضو مجلس إدارة ومراجع داخلي بنفس العدد 1 .

المطلب الثاني: اختبار ثبات وصدق العينة والتحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

الفرع الأول: اختبار ثبات وصدق العينة طريقة ألفا-كرونباخ (Cronbach-Alpha)

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد استخدمنا معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الجدول التالي يبين معاملات الثبات والصدق لمختل محاور الدراسة:

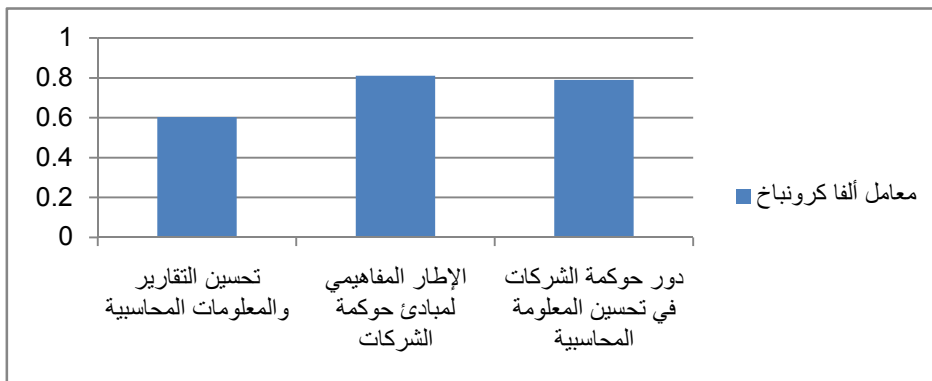
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة ضعيفاً إذا كانت النتيجة أقل من 60%.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة متوسطاً إذا كانت النتيجة محصورة بين 60% و 70%.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة جيداً إذا كانت النتيجة محصورة بين 70% و 80%.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة ممتازاً إذا كانت النتيجة أكبر من 80% .

الجدول رقم (10) :توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق.

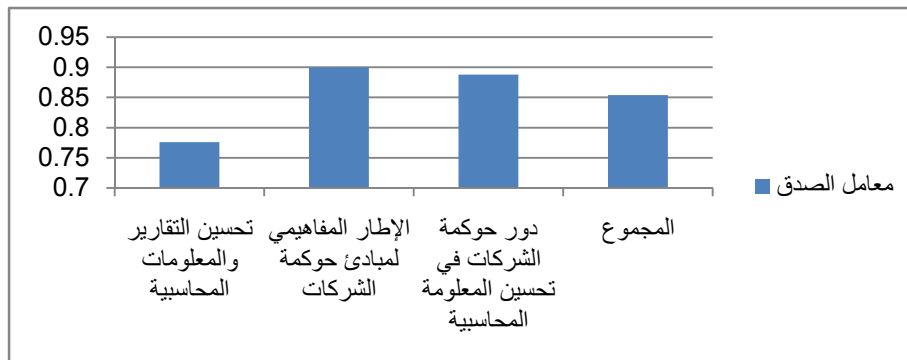
محاو ر الاستبيان	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	تحسين التقارير والمعلومات المحاسبية	11	0.603	0.776
المحور الثاني	الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات	13	0.811	0.900
المحور الثالث	دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية	8	0.790	0.888
	المجموع	32	0.73	0.854

المصدر: من إعداد الطلاب بناء على درجات من spss.

الشكل رقم (12) تمثل توزيع معامل ألفا كرونباخ



الشكل رقم (13) تمثل توزيع معامل الصدق



يتضح من الجدول رقم (10) والشكلين البيانيين (12 و 13) ما يلي:

لقد تراوحت جميع معاملات ألفا كرونباخ المحاور بين (0.66 و 0.811) وهي تقترب من الواحد الصحيح كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور (0.854) وهو ما يعرف بأن الاستبيان يتميز بالثبات .

لقد تراوحت معاملات صدق المحاور بين (0.776 و 0.900) وهي تقترب من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة معامل الصدق بالنسبة لجميع المحاور (0.854) وهذا يدل على أن محتوى الاستبيان يتميز بالصدق.

نستخلص مما سبق بأن النتائج المتوصل إليها سواء لمعامل الثبات أو معامل الصدق كلها كانت قريبة من الواحد الصحيح وهذا يدل على أن الاستبيان تميز بالثبات والصدق إذ نجده يعبر عن العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة.

الفرع الثاني : التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم عرض نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، تم حساب تكرارات الإجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة اعتماداً على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موافق بشدة ، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) مقياس ترتيبي ، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان، وهي:

(معارض بشدة= 1 ، معارض=2، محايد=3، موافق=4، موافق بشدة=5)، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولاً، وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات)من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة (و 5 تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (11) : مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.

الأهمية	الوسط الحسابي
معارض بشدة	1 إلى أقل من 1.80
معارض	1.8 إلى أقل من 2.60
محايد	2.6 إلى أقل من 3.40
موافق	3.4 إلى أقل من 4.20
موافق بشدة	4.20 إلى 5

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات إحصائية.

أولاً: المحور الأول: تحسين التقارير والمعلومات المحاسبية

الجدول رقم: (12) التحليل الإحصائي للمحور الأول

الاستجابات							المؤشرات الإحصائية	
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
0.592	4.23	0	1	2	39	18	يعبر عن المعلومات المحاسبية : بأنها تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً	1
0.606	4.266	0	0	5	34	21	تعتمد المعلومة المحاسبية في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية للتقارير المالية	2

0.780	4.366	0	3	2	25	30	3	من خصائص المعلومات المالية المتوفرة أن تكون قابلة للفهم المباشر من مستخدميها
0.594	4.050	0	0	9	39	12	4	يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال تحقيق خُمث: 1: الفرعية مثل : التوقيت المناسب و القدرة على التنبؤ بالمستقبل
0.947	4.016	0	6	8	25	21	5	يمكن تحقيق الموثوقية من خلال الصدق في التعبير عن الظواهر و الحياد في قياس الإفصاح
0.879	3.850	0	5	13	28	14	6	يقصد بالحياد أو عدم التحيز، عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضل جهة من الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى
0.688	3.966	0	2	9	38	11	7	تستند إمكانية المقارنة في المعلومات المحاسبية بشكل أساسي، على مدى توفر خاصية الاتساق (الثبات في الطرق المحاسبية)
0.604	4.216	0	0	7	33	20	8	كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة
0.768	4.050	1	1	7	36	15	9	ازدادت أهمية: المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة منها : النمو في حجم الوحدة الاقتصادية
0.699	4.050	0	2	7	37	14	10	للمعلومات المحاسبية عدة تصنيفات من حيث : الغرض ، و من حيث درجة التجميع ، ومن حيث الوظائف الإدارية

0.618	4.416	0	0	4	27	29	لتحسين المعلومة المحاسبية عدة معايير هي : معايير قانونية ورقابية ومهنية وفنية	11
0.706	4.134	المتوسط العام حول تحسين التقارير والمعلومات المحاسبية						

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بتحسين التقارير والمعلومات المحاسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.134) والذي يقع بين 3.4 إلى أقل من 4.20. كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة حول تحسين التقارير والمعلومات المحاسبية، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.706) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

في الفقرة رقم(1) بلغ الوسط الحسابي (4.23 < 3) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المعلومات المحاسبية : هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلًا وتفسيرًا.

في الفقرة رقم(2) بلغ الوسط الحسابي (4.26 < 3) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المعلومة المحاسبية تعتمد على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية للتقارير المالية.

في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي (4.36 < 3) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن من خصائص المعلومات المالية المتوفرة أن تكون قابلة للفهم المباشر من مستخدميها

وفي الفقرة رقم(4) بلغ الوسط الحسابي (4.05 < 3) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال تحقيق خصائصها الفرعية مثل : التوقيت المناسب و القدرة على التنبؤ بالمستقبل

وفي الفقرة رقم(5) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 4.01$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يمكن تحقيق الموثوقية من خلال الصدق في التعبير عن الظواهر و الحياد في قياس الإفصاح في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 3.85$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يقصد بالحياد أو عدم التحيز، عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضل جهة من الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى. و في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 3.96$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على إمكانية المقارنة في المعلومات المحاسبية بشكل أساسي، على مدى توفر خاصية الاتساق (الثبات في الطرق المحاسبية) في الفقرة رقم(8) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 4.21$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة. وفي الفقرة رقم (9) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 4.05$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة منها : النمو في حجم الوحدة الاقتصادية . وفي الفقرة رقم (10) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 4.05$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن للمعلومات المحاسبية عدة تصنيفات من حيث : الغرض ، و من حيث درجة التجميع ، ومن حيث الوظائف الإدارية وفي الفقرة رقم(11) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 4.41$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه لتحسين المعلومة المحاسبية عدة معايير هي : معايير قانونية ورقابية ومهنية وفنية

ثانياً :المحور الثاني : الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات المؤشرات الإحصائية

الجدول رقم: (13) التحليل الإحصائي للمحور الثاني

المؤشرات الإحصائية							الاستجابات	
الفقرة							موافق بشدة	موافق
							محايد	معارض
							معارض بشدة	المتوسط الحسابي
							معارض	الانحراف المعياري
1	تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها						15	38
							3	0
							4	4.066
							0.756	
2	الحوكمة هي مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات						11	39
							9	0
							1	4.00
							0.637	

							المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة	
0.812	3.866	3	0	15	29	13	تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها	3
0.860	3.850	6	0	9	33	12	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات	4
0.990	4.033	6	0	10	20	24	تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات	5
0.723	3.950	3	0	8	38	11	تكمّن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة	6
0.717	4.166	0	0	11	28	21	يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية	7
0.735	4.36	2	0	3	26	29	عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة	8
0.808	3.916	6	0	4	39	11	يدعم الهيكل التنظيمي والتقسيم الوظيفي في تطوير الحوكمة في الشركة	9
0.804	4.283	3	0	4	26	27	ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة	10
0.777	4.350	3	0	2	26	29	عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة	11
0.845	3.38	6	2	27	19	6	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين	12

							الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	
0.865	3.88	4	0	14	27	1	يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون	13
0.794	4.00	المتوسط العام حول الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات المؤشرات الإحصائية						

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات المؤشرات الإحصائية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4) والذي يقع بين 3.4 إلى أقل من 4.20 كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة حول الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات المؤشرات الإحصائية، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.794) وهي نسبة تعتبر مرتفعة وقرينة من الثبات.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 4.06$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على اعتبار الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 4.00$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الحوكمة هي مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة وفي الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 3.86$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها وفي الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 2.25$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يمكن توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات وفي الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 2.07$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يمكن أن تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 2.10$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تكمن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة. وفي الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 1.83$) وهذا

يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية في الفقرة رقم (8) بلغ الوسط الحسابي (167 < 3) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة. وفي الفقرة رقم (9) بلغ الوسط الحسابي (2.18 < 3) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الهيكل التنظيمي يدعم التقسيم الوظيفي في تطوير الحوكمة في الشركة وفي الفقرة رقم (10) بلغ الوسط الحسابي (1.77 < 3) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة وفي الفقرة رقم (11) بلغ الوسط الحسابي (1.70 < 3) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة . وفي الفقرة رقم (12) بلغ الوسط الحسابي (2.72 < 3) وهذا يدل على أن قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة .. وفي الفقرة رقم (13) بلغ الوسط الحسابي (2.18 < 3) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن إطار حوكمة الشركات يعمل على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون

ثالثاً : المحور الثالث : دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية

الجدول رقم: (14) التحليل الإحصائي للمحور الثالث

المؤشرات الإحصائية							الاستجابات	
الفقرة		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة	24	27	7	0	2	4.216	0.783
2	حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك	15	33	8	0	4	3.983	0.812

3	يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة	16	35	9	0	0	4.116	0.640	
4	تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار	29	26	5	0	0	4.400	0.643	
5	يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المساءلة	19	29	11	0	1	4.100	0.752	
6	حماية وضمان حقوق المساهمين من مبادئ الحوكمة التي تؤدي لتخفيض مشكلة تضارب المصالح	8	36	14	1	1	3.833	0.692	
7	الشفافية في عمل مجلس الإدارة والجمعية العمومية من مبادئ الحوكمة التي تؤدي لتخفيض مشكلة تضارب المصالح	16	32	9	0	3	4.016	0.791	
8	لعدم وجود عقود كاملة تنشأ مشاكل منها عدم معرفة الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يتمكن الأصيل أن يتابع تصرفات الوكيل	8	30	17	4	1	3.683	0.812	
المتوسط العام حول دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية		4.042							0.740

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بتحسين التقارير والمعلومات المحاسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.042) والذي يقع بين 3.4 إلى أقل من 4.20 كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة حول تحسين التقارير والمعلومات المحاسبية، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ

يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.740) وهي نسبة تعتبر مرتفعة .

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

في الفقرة رقم(1) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 4.21$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التقارير المالية تعتبر الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة

في الفقرة رقم(2) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 3.98$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك. في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 4.11$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يمكن اعتبار الالتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة

و في الفقرة رقم(4) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 4.40$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يمكن للتقارير المالية أن تعمل على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار

وفي الفقرة رقم(5) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 4.10$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة مما يؤدي إلى تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المساءلة

وفي الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 3.83$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يمكن اعتبار حماية وضمنان حقوق المساهمين من مبادئ الحوكمة التي تؤدي لتخفيض مشكلة تضارب المصالح. و في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 4.01$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الشفافية في عمل مجلس الإدارة والجمعية العمومية من مبادئ الحوكمة التي تؤدي لتخفيض مشكلة تضارب المصالح في الفقرة رقم(8) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 3.68$) وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه لعدم وجود عقود كاملة قد تنشأ مشاكل منها عدم معرفة الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يتمكن الأصيل أن يتابع تصرفات الوكيل .

الفرع الثالث: التحليل عن طريق اختبار ستودنا (T-test)

بعد ما قمنا بعرض النتائج الوصفية لقائمة الاستبيان، اعتمدنا على اختبار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال أسئلة استمارة الاستبيان.

وكانت قاعدة القرار المتبعة كما يلي:

- قبول الفرضية العدمية إذا كانت ($\text{Sig}(\alpha > 5\%)$)
- رفض الفرضية العدمية إذا كانت ($\text{Sig}(\alpha < 5\%)$)

أولاً: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الأول : تحسين التقارير والمعلومات المحاسبية

الجدول رقم: (15) نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول

الرقم	الفقرة	T الحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
1	يعبر عن المعلومات المحاسبية : بأنها تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً	16.1	59	0.000	نقبل H1
2	تعتمد المعلومة المحاسبية في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية للتقارير المالية	16.1	59	0.000	نقبل H1
3	من خصائص المعلومات المالية المتوفرة أن تكون قابلة للفهم المباشر من مستخدميها	13.5	59	0.000	نقبل H1

4	يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال تحقيق خصائصها الفرعية مثل : التوقيت المناسب و القدرة على التنبؤ بالمستقبل	13.6	59	0.000	نقبل H1
5	يمكن تحقيق الموثوقية من خلال الصدق في التعبير عن الظواهر و الحياد في قياس الإفصاح	8.3	59	0.000	نقبل H1
6	يقصد بالحياد أو عدم التحيز، عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضل جهة من الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى	7.4	59	0.000	نقبل H1
7	تستند إمكانية المقارنة في المعلومات المحاسبية بشكل أساسي، على مدى توفر خاصية الاتساق (الثبات في الطرق المحاسبية)	10.8	59	0.000	نقبل H1
8	كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة	14.7	59	0.000	نقبل H1
9	ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة منها : النمو في حجم الوحدة الاقتصادية	10.5	59	0.000	نقبل H1
10	للمعلومات المحاسبية عدة تصنيفات من حيث : الغرض ، و من حيث درجة التجميع ، ومن	11.6	59	0.00	نقبل H1

				حيث الوظائف الإدارية	
11	لتحسين المعلومة المحاسبية عدة معايير هي : معايير قانونية ورقابية ومهنية وفنية	17.7	59	0.000	نقبل H1
	جميع الفقرات	12.7	59	0.000	نقبل الفرضية H1

يتضح من خلال الجدول السابق الذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الأول حول تحسين التقارير والمعلومات المحاسبية من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة T المحسوبة 12.7 ومستوى دلالة 0.000 هي اقل من 0.005 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0 = لا يجب توفر كل العناصر التي تدعم تحسين التقارير والمعلومات المحاسبية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

H1 = يجب توفر كل العناصر التي تدعم تحسين التقارير والمعلومات المحاسبية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

ثانياً: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الثاني : الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات المؤشرات الإحصائية

الجدول رقم: (16) النتائج الإحصائية للتحليل الإحصائي للمحور الثاني

الرقم	الفقرة	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
1	تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها	10.9	59	0.000	نقبل H1
2	الحوكمة هي مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة	12.1	59	0.000	نقبل H1

3	تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها	8.2	59	0.000	نقبل H1
4	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات	7.6	59	0.000	نقبل H1
5	تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات	8.0	59	0.000	نقبل H1
6	تكمّن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة	10.1	59	0.000	نقبل H1
7	يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية	12.6	59	0.000	نقبل H1
8	عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة	14.3	59	0.000	نقبل H1
9	يدعم الهيكل التنظيمي والتقسيم الوظيفي في تطوير الحوكمة في الشركة	8.7	59	0.000	نقبل H1
10	ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة	12.3	59	0.000	نقبل H1
11	عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة	13.4	59	0.000	نقبل H1
12	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	3.5	59	0.001	نقبل H1

13	يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون	7.9	59	0.000	نقبل H1
جميع الفقرات		9.9	59	0.000	نقبل الفرضية H1

يتضح من خلال الجدول السابق الذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الأول حول الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة T المحسوبة 9.9 ومستوى دلالة 0.000 هي اقل من 0.005 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0 .

H0 = لا تدعم كل العناصر الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

H1 = تدعم كل العناصر الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

ثالثاً: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الثالث : دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية

الجدول رقم: (17) النتائج الإحصائية للتحليل الإحصائي للمحور الثالث

الرقم	الفقرة	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
1	تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة	6	59	0.000	نقبل H1
2	حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك	9.37	59	0.000	نقبل H1

3	يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة	13.5	59	0.000	نقبل H1
4	تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار	16.8	59	0.000	نقبل H1
5	يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المساءلة	11.3	59	0.000	نقبل H1
6	حماية وضمنان حقوق المساهمين من مبادئ الحوكمة التي تؤدي لتخفيض مشكلة تضارب المصالح	9.3	59	0.000	نقبل H1
7	الشفافية في عمل مجلس الإدارة والجمعية العمومية من مبادئ الحوكمة التي تؤدي لتخفيض مشكلة تضارب المصالح	9.9	59	0.000	نقبل H1
8	لعدم وجود عقود كاملة تنشأ مشاكل منها عدم معرفة الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يتمكن الأصل أن يتابع تصرفات الوكيل	6.5	59	0.000	نقبل H1
	جميع الفقرات	11.0	59	0.000	نقبل الفرضية H1

يتضح من خلال الجدول السابق الذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الأول حول دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة T المحسوبة 11.0 ومستوى دلالة 0.000 هي اقل من 0.005 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0 .

H0 = لا تدعم كل العناصر دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

H1= تدعم كل العناصر دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$

الفرع الرابع: الارتباط بمعامل بيرسون

الجدول رقم (18) يوضح معامل الارتباط بين المحور الأول والمحور الثاني والمحور الثالث

المحور	الإحصاءات	تحسين المعلومة المحاسبية
الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات	معامل الارتباط	0.659
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	59

المصدر: من إعداد الطلاب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من الجدول رقم (18) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.905 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحسين المعلومات المحاسبية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بإجراء الجزء التطبيقي لهذه الدراسة من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة حيث قمنا بإجراء استبيان، و بناءا على المعلومات المستخرجة منه وطبقا لآراء العينة المستهدفة تمت معالجة الدراسة إحصائيا باستعمال برنامج SPSS23 وتحليل النتائج للوصول إلى تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- معظم أفراد العينة يرون أن مبادئ حوكمة الشركات لها أثر إيجابي في تحسين المعلومة المحاسبية.
- حسب الإجابات التي تحصلنا عليها في الاستبيان نرى بأنه لا تزال هناك معوقات في الجزائر تحول دون التطبيق السليم والشامل لحوكمة الشركات.

الختمة

إن تزايد الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة التي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية مسألة مهمة جدا تتعلق بتحسين المعلومات المحاسبية، وأهمية أخذ الحذر في نوعية المعلومات المفصح عنها، لذا وجب البحث عن طريقة لتغير الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات التي تؤدي إلى إبراز سياسات الشركة والإستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات للحصول على التقارير ذات الجودة.

لذا حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية المعدة داخل الشركة من خلال ما يجب أن تلتزم به الشركات في إعدادها للتقارير والقوائم المالية والغير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية لتكون شفافة ونزيهة، ومنح الاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها المدققين الداخليين لتقديم خدمات إضافية فضلا عن تقييم أدوات الرقابة كتقييم المخاطر، كما تم التطرق في الدراسة إلى أهم الآليات الداعمة للحوكمة وإجراءات عملها حيث تتأثر هذه الأخيرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، وهذا يؤكد عدم وجود نموذج للحوكمة يمكن أن يطبق في جميع البلدان، مما أدى بالمنظمات الدولية المعنية إلى وضع مبادئ وإرشادات عامة لحوكمة الشركات بحيث يمكن لكل بلد تكييفها بما ينسجم مع ظروفها الخاصة.

ومن خلال ذلك يمكن عرض نتائج الفرضيات والنتائج النهائية للدراسة والتوصيات المقدمة وآفاق الدراسة كما يلي:

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية كما يلي:

❖ **الفرضية الأولى:** الحوكمة هي عبارة عن نظام يتكون من مجموعة من القواعد التي على أساسها يتم توزيع الحقوق من أجل تنظيم العلاقات المتبادلة بين المؤسسة وأصحاب المصالح، وهي صحيحة حيث ما توصلنا إليه خلال المبحث الأول في الجانب النظري للدراسة.

- ❖ **الفرضية الثانية:** وهي أنه يتمثل التطبيق المحكم والفعال لمبادئ حوكمة الشركات تهيئة بيئة أعمال ملائمة لتحقيق الغرض منها، كالرفع من الكفاءة وتجنب الوقوع في الأزمات، وهي صحيحة حيث أن مبادئ وآليات الحوكمة تعمل على تفعيل عمليات الإفصاح وبالتالي تعزيز موثوقية معلومات المحاسبة.
- ❖ **الفرضية الثالثة:** نعم تؤثر خاصية الملائمة على مستخدمي المعلومة المحاسبية من خلال إحداث تغير في اتجاه القرار و زيادة تأثير في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل، وهي صحيحة حيث أن الملائمة تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع قرار أدق وأكفأ.
- ❖ **الفرضية الرابعة:** وهي أن توفر الخصائص الثانوية في المعلومة المحاسبية لا تزيد من مصداقيتها من وجهة نظر مستخدميها؛ نعم وهي صحيحة خاصة من وجهة نظر مستخدميها وهو ما تم التطرق إليه في المبحث الثاني من الفصل الأول حيث تبين لنا أن الثبات هو اعتماد نفس الطريقة المحاسبية من طرف المؤسسة من أجل مقارنة بينها وبين المؤسسات الأخرى.
- ❖ **الفرضية الخامسة:** حيث تعد المعلومة المحاسبية من أهم ركائز حوكمة الشركات من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف الجوانب المالية لأداء الشركة، وهي صحيحة حيث أن المعلومة المحاسبية لها تأثير كبير في زيادة الثقة لدى مستخدميها وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل بين الأطراف المختلفة في الشركة وهو ما لاحظناه في المبحث الثالث.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة المتعلقة بدور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية فقد توصلنا في الدراسة النظرية والميدانية إلى مجموعة من النتائج:

- ❖ يساهم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات في الشركات، ويحقق قدرا من الطمأنينة للمستثمرين والمساهمين للحفاظ على حقوقهم، كما تحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل المشاكل التي تواجه الشركات، وبصفة خاصة المشاكل المالية ومن أهمها فقدان الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية.
- ❖ يعتبر الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية من أهم مرتكزات حوكمة الشركات
- ❖ وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في المعلومات المحاسبية ويكفل إعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب جيد ويساهم في تعزيز الرقابة وبالتالي المساهمة في تعزيز الإفصاح المحاسبي.

- ❖ مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر على الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال مستوى الخبرة والمؤهل العلمي للأعضاء ومساءلة مجلس الإدارة وقيام هذا الأخير بمسائل المديرين التنفيذيين.
- ❖ حوكمة الشركات تضمن المساواة والعدالة بين المساهمين وتحد من استغلال السلطة.
- ❖ وضع الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة، وإن عدم كفاءة أجهزة الرقابة يحد من تطبيق مبادئ الحوكمة.
- ❖ من خلال التقارير المالية المنشورة يمكن من معرفة الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي التمكن من اتخاذ القرار المناسب.

التوصيات:

- ❖ محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها الحوكمة والتوسع في تطبيقها في الشركات الجزائرية.
- ❖ تفعيل دور آليات ومبادئ تطبيق حوكمة الشركات على الشركات الجزائرية ، للحفاظ على حقوق المساهمين والعاملين بالمؤسسة وأصحاب المصالح
- ❖ حث الشركات على وضع إجراءات عملية لمتابعة مدى التزام الشركة بسياسات ومبادئ وآليات تطبيقها الفعلي في الواقع العملي وفقا لمتطلبات التشريعات والجهات الرقابية.
- ❖ تنظيم وتطوير مهنتي المحاسبة والراجعة بما يتناسب مع المتطلبات والتطورات الدولية، وبالشكل الذي يساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

آفاق البحث:

لقد تناولنا في بحثنا هذا موضوع دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية، ونظرا لحدثة تطبيقه في الشركات الجزائرية واتساعه لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه لذا يمكن إدراج بعض المواضيع في هذا الصدد والتي لها علاقة بالبحث.

- ❖ إسهامات مبادئ حوكمة الشركات في تنشيط السوق المالية الجزائرية.
- ❖ دور مبادئ حوكمة الشركات في تدعيم الإفصاح الإلكتروني.
- ❖ تناول موضوع حوكمة الشركات من منظور إسلامي.

المراجع

أولاً: الراجع باللغة العربية

– الكتب :

- 1) احمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي-الإسكندرية، سنة 2014.
- 2) الحبيطي قاسم محسن ابراهيم، السقا زياد هاشم يحي، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثاء للطباعة والنشر، العراق، 2003.
- 3) الطائي محمد حسين، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، سنة 2009.
- 4) القاضي، زياد عبد الكريم، وأبو زلطة، ومحمد خليل، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مكتبة المجتمع، للنشر والتوزيع، ط1، عمان، سنة 2010.
- 5) المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية، المطابع المركزية، عمان 2003.
- 6) طارق حمادة عبد العال، حوكمة الشركات للشركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم، المبادئ، التجارب، ط2، الدار الجامعية، 2007-2008.
- 7) عبد الله عمر زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، الجزء الأول: إطار تاريخي للمحاسبة، عمان، 2002.
- 8) عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، سنة 2007.
- 9) عطية هاشم أحمد، نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 10) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2008.
- 11) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية- الإسكندرية، سنة 2006.
- 12) مصطفى يوسف الكافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات جذورها – أسبابها – تداعياتها – أفاقها، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 240. (بتصرف).

– البحوث الجامعية:

- 1) إيناس تيتة، إيناس كريم، رقية بطينة، دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار تمويل المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي ، دراسة حالة مؤسسة INTER SUD، جامعة حمه لخضر، الوادي، سنة 2017-2018
- 2) بن داود محمد عبد النور، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015
- 3) بن عيسى عبد الرحمن ، دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،دراسة نظرية تطبيقية ، محاسبة مالية، جامعة المدية، الجزائر، 2009

- 4) زيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، مذكرة دكتوراه، دراسة حالة في مجمع صيدال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2016-2017.
- 5) شهرزاد لباز، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013.
- 6) ليلي البنجي، نسيم بوحديدة، هندة سعادة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة حمه لخضر، الوادي، سنة 2016، 2017.
- 7) محمد لمن ميرة، ميزان المراجعة كآلية لإرساء مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المالية، مذكرة دكتوراه، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2018 - 2019.
- 8) مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- 9) هلاي فوزية، عمران خديجة، جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF، مذكرة ماستر أكاديمي، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بالحساسنة، ووحدة الأكياس بعين الحجر، جامعة دكتور مولاي الطاهر، سعيدة، سنة 2015-2016

- المقالات والمجلات والملتقيات:

- 1) بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مداخله بالملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 18 - 19 ماي 2011
- 2) بدر الدين فاروق احمد سالم، نصر الدين حامد أحمد، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، السودان، العدد 1، 2013.
- 3) بروش زين الدين، دهيمي جبار، مداخله بعنوان: دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية - بسكرة، يومي 06 - 07 ماي 2012
- 4) حبار عبد الرزاق، الالتزام لمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرسال الحوكمة في القطاع المصرفي العربي (حالة دول إفريقيا)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سطيف، العدد 7، 2012،
- 5) سيد عبد الرحمان، عباس بن بلة، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مؤسسة عبد العزيز، عبد الله الراجحي للتجارة، الرياض، العدد 12، 2012

- 6) فورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومة المحاسبية في تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، جامعة شلف، الجزائر، العدد5، 2012
- 7) هشام طلعت عبد الحكيم، عماد عبد الحسين دلول، حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 77 ، 2009،
- 8) هوارى سويسى، بدر الزمان خمقاني، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011
- 9) هوام جمعة ولعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010،
- 10) يجياوي الهام، بوحديدة ليلي، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب (NVA) بالروبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، سنة 2014.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

- 1) **Ali DARDOUR, L'INFLUENCE DE LA GOUVERNANCE ET DE LA PERFORMANCE SUR LA REMUNERATION DES DIRIGEANT ;le rôle des réseaux sociaux dans les entreprises françaises cotées, En vue de l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, UNIVERSITE TOULOUSE, France, 2009**

- 2) دراسة FRANK YU ، آليات تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح (2006) .

الملاحق

الملحق رقم (01) : الاستبيان



استبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التفسير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

أخي الفاضل / أختي الفاضلة تحية طيبة وبعد ...

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني لدراستنا كمتطلب تكميلي
لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة، تحت عنوان :

دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومات المحاسبية

يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة في البحث، ويهدف إلى دراسة دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومات
المحاسبية، نرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويدنا بآرائكم القيمة من خلال وضع إشارة (✓) على
الإجابة التي ترونها ملائمة . كما نأمل أن تفرحي إجاباتكم وترفع من المستوى العلمي لهذا البحث.

يرجى للعلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي وأن إجاباتكم ستكون محاطة
بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم....

حرصاً منا على دقة إجاباتكم نقدم لكم تعريفاً لبعض مصطلحات الدراسة :

الحوكمة : هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقها يتم إدارة الشركة والرقابة عليها .
المعلومات المحاسبية : هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها
تحليلاً وتفسيراً وشرحاً ووصفاً لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ
القرارات .

إشراف :

الطلاب :

د.سالمي محمد الدينوري

عبدالعاليرضواني

إبراهيم بلابل - بشير خوازم -

أولاً : معلومات عامة

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (✓)

1- الجنس :

☐ مذكر ☐ مؤنث

2- العمر :

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

3- المؤهل العلمي:

☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير

☐ دكتوراه

☐ غير ذلك ، يرجى التحديد

4- المنصب الوظيفي :

☐ عضو مجلس إدارة ☐ مراجع داخلي ☐ رئيس مصلحة ☐ محاسب

☐ مدير ☐ مدير فرعي ☐ أخرى

5- الخبرة العملية :

☐ أقل من 5 سنوات

☐ من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات

☐ من 10 سنوات وأقل من 15 سنة

☐ من 15 سنة وأقل من 20 سنة

☐ أكثر من 20 سنة

ثانياً : الجانب التطبيقي

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موا فق	محايد	معارض بشدة	معارض
المحور الأول: تحسين التقارير والمعلومات المحاسبية						
1	يعبر عن المعلومات المحاسبية : بأنها تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً					
2	تعتمد المعلومة المحاسبية في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية للتقارير المالية					
3	من خصائص المعلومات المالية المتوفرة أن تكون قابلة للفهم المباشر من مستخدميها					
4	يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال تحقيق خصائصها الفرعية مثل : التوقيت المناسب و القدرة على التنبؤ بالمستقبل					
5	يمكن تحقيق الموثوقية من خلال الصدق في التعبير عن الظواهر و الحياد في قياس الإفصاح					
6	يقصد بالحياد أو عدم التحيز، عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضل جهة من الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى					
7	تستند إمكانية المقارنة في المعلومات المحاسبية بشكل أساسي، على مدى توفر خاصية الاتساق (الثبات في الطرق المحاسبية)					
8	كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت					

قائمة الملاحق

					فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة	
					ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة منها : النمو في حجم الوحدة الاقتصادية	9
					للمعلومات المحاسبية عدة تصنيفات من حيث : الغرض ، و من حيث درجة التجميع ، ومن حيث الوظائف الإدارية	10
					لتحسين المعلومة المحاسبية عدة معايير هي : معايير قانونية ورقابية ومهنية وفنية	11
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق بشدة	موافق	المحور الثاني : الإطار المفاهيمي لمبادئحوكمة الشركات	
					تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها	1
					الحوكمة هي مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة	2
					تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها	3
					توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات	4
					تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات	5
					تكمن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة	6
					يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات	7

					الجزائرية	
					عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة	8
					يدعم الهيكل التنظيمي والتقسيم الوظيفي في تطوير الحوكمة في الشركة	9
					ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة	10
					عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة	11
					قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	12
					يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون	13
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق بشدة	موافق	المحور الثالث : دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية	
					تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة	1
					حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك	2
					يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة	3
					تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار	4

قائمة الملاحق

5	يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المساءلة				
6	حماية وضمن حقوق المساهمين من مبادئ الحوكمة التي تؤدي لتخفيض مشكلة تضارب المصالح				
7	الشفافية في عمل مجلس الإدارة والجمعية العمومية من مبادئ الحوكمة التي تؤدي لتخفيض مشكلة تضارب المصالح				
8	لعدم وجود عقود كاملة تنشأ مشاكل منها عدم معرفة الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يتمكن الأصيل أن يتابع تصرفات الوكيل				

صدق المحكمين: تم عرض استبانة الدراسة على محكمين والجدول التالي يوضح ذلك:

الاسم واللقب	التخصص	الجامعة	ملاحظات
عزه الأزهر	محاسبة وتدقيق	جامعة الشهيد حمه لخضر	بدون ملاحظات
زكرياء دمدوم	محاسبة	جامعة الشهيد حمه لخضر	بدون ملاحظات
حميداتو صالح	محاسبة وجباية	جامعة الشهيد حمه لخضر	بدون ملاحظات

الملحق (02) : نتائج الدراسة الميدانية

Frequencies

Statistics

		العمر :	الجنس	المؤهل العلمي	الخبرة المهنية	الخبرة العملية
N	Valid	60	60	60	60	60
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

العمر :

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنة 30 أقل من	25	41.7	41.7	41.7
	سنة 50 سنة وأكبر من 30 أكثر من	29	48.3	48.3	90.0
	سنة 50 أكبر من	6	10.0	10.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	51	85.0	85.0	85.0
	أنثى	9	15.0	15.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	2	3.3	3.3	3.3
	دبلوم	1	1.7	1.7	5.0
	دكتوراة	5	8.3	8.3	13.3
	شهادة الدراسات	1	1.7	1.7	15.0
	ليسانس	18	30.0	30.0	45.0
	ماجستير	4	6.7	6.7	51.7
	ماستر	29	48.3	48.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

الخبرة العملية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنوات 5 أقل من	32	53.3	53.3	53.3
سنة 20 أكثر من	4	6.7	6.7	60.0
سنوات أقل 10 من	8	13.3	13.3	73.3
سنوات أقل 15 من	6	10.0	10.0	83.3
سنوات أقل 5 من	10	16.7	16.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

الخبرة المهنية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أخرى	28	46.7	46.7	46.7
رئيس مص	7	11.7	11.7	58.3
عضو مجل	1	1.7	1.7	60.0
محاسب	15	25.0	25.0	85.0
مدير	5	8.3	8.3	93.3
مدير فر	3	5.0	5.0	98.3
مراجع	1	1.7	1.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Cases Valid	60	100.0
Excluded ^a	0	.0
Total	60	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.603	10

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted

1. يعبر عن المعلومات المحاسبية : بأنها تلك المعلومات ذات المصادر المختلفة التي شكلت المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلًا أو تفسيراً	37.2000	9.790	.276	.578
2. تعتمد المعلومات المحاسبية في هذا الإطار على نموذج مؤمن من الخصائص التي تسهل تحقيق الغاية الأساسية التي هي للتقارير المالية	37.1667	10.955	-.039-	.638
3. من خصائص المعلومات المالية المتوفرة أن تكون نفاذة بلغة يفهمها المباشرون من مستخدميها	37.0667	8.809	.377	.550
4. يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال تحقيق خاصية : نصها الفرعية تمثل التوقيت المناسب والقدر على التنبؤ بالمستقبل	37.3833	9.935	.234	.587
5. يمكن تحقيق الموثوقية من خلال الصدق في التعبير عن الظواهر والحياد في قياس الإفصاح	37.4167	8.756	.269	.584
6. يقصد بالحياد أو عدم التحيز، عدم اختيار معلومة ماتيشكلينج من معلومات تفضل جهة من الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى	37.5833	8.078	.463	.521
7. تستند إمكانية المقارنة في المعلومات المحاسبية شكلاً أساسياً، علمياً وفراً خاصة بالاتساق (الثبات في الطرقة المحاسبية)	37.4667	9.473	.288	.575
8. كلما كانت الطرق الأساسية المحاسبية متميزة ببال بالتكامل تحقق فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة	37.2167	9.529	.310	.570
10. : للمعلومات المحاسبية عدة تصنيفات من حيث الغرض، ومن حيث درجة التجميع، ومن حيث الوضوح الإنشائي	37.3833	9.596	.249	.583
11. : لتحسين المعلومات المحاسبية عدة معايير هي معايير قانونية ومعايير مهنية وفنية	37.0167	9.508	.334	.566

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
--	---	---

Cases	Valid	60	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	60	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.811	13

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
1. تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها	48.0500	28.930	.437	.799
2. الحوكمة هي مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح المختلفة في الشركة	48.1167	30.918	.244	.812
3. تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة قيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها	48.2500	27.140	.621	.784
4. توفر نشر يعلّون وضحة تحديد المسؤوليات لبعض مانت تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات	48.2667	27.216	.568	.788
5. تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على ثقة بالحوكمة الشركات	48.0833	27.095	.482	.796
6. تكمّل أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف في العلاقة	48.1667	28.345	.544	.791
7. يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وريفي للشركات الجزئية	47.9500	28.353	.548	.791
8. عدم وضوح القوانين التي تعتبر عائقاً لتطبيق الحوكمة	47.7500	29.445	.384	.803
9. يدعم الهيكل التنظيمي التقسيم الوظيفي في تطوير الحوكمة في الشركة	48.2000	28.841	.410	.801

10 .	ضعف الهيكل الإداري وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات وعدم منافاة الحوكمة	47.8333	28.853	.411	.801
11 .	عدم كفاءة الرقابة وعدم تطبيق الحوكمة	47.7667	28.928	.421	.800
12 .	قوانين النشر كاتالمطبعة في الجرائد تكفل للمساهمين بالحقوق الانتخابية عز لأعضاء مجلس الإدارة	48.7333	30.131	.238	.816
13 .	يعمل إطار حوكمة الشركة كاتعلن تأكيد احترامها وأصحاب المصالح التي يحميها القانون	48.2333	27.707	.505	.793

تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها 1.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	4	6.7	6.7	6.7
محاييد	3	5.0	5.0	11.7
موافق	38	63.3	63.3	75.0
موافقة شديدة	15	25.0	25.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

الحوكمة هي مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح المختلفة في الشركة 2.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	1	1.7	1.7	1.7
محاييد	9	15.0	15.0	16.7
موافق	39	65.0	65.0	81.7
موافقة شديدة	11	18.3	18.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

تحسين إدارة الحوكمة في إدارة الشركة وقيمتها وأسهمها والقيمة الاقتصادية لها 3.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	3	5.0	5.0	5.0
محاييد	15	25.0	25.0	30.0
موافق	29	48.3	48.3	78.3
موافقة شديدة	13	21.7	21.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

توفر تشريعات واضحة لتحديد المسؤوليات وتمتصها لتحقيق مصالح الجمهور وتحقيق الحوكمة في الشركات 4.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	6	10.0	10.0	10.0

محاييد	9	15.0	15.0	25.0
موافق	33	55.0	55.0	80.0
موافق شدة	12	20.0	20.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

5. تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	6	10.0	10.0	10.0
محاييد	10	16.7	16.7	26.7
موافق	20	33.3	33.3	60.0
موافق شدة	24	40.0	40.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

6. تكمن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	3	5.0	5.0	5.0
محاييد	8	13.3	13.3	18.3
موافق	38	63.3	63.3	81.7
موافق شدة	11	18.3	18.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

7. يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي يوضح وريفاً للشركات الجزاءية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاييد	11	18.3	18.3	18.3
موافق	28	46.7	46.7	65.0
موافق شدة	21	35.0	35.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

8. عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائقاً لتطبيق الحوكمة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	2	3.3	3.3	3.3
محاييد	3	5.0	5.0	8.3
موافق	26	43.3	43.3	51.7
موافق شدة	29	48.3	48.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

9. يد عمال هيكل التنظيم والتقسيم الوظيفي لتطوير الحوكمة في الشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض	6	10.0	10.0	10.0
	محايد	4	6.7	6.7	16.7
	موافق	39	65.0	65.0	81.7
	موافقة شديدة	11	18.3	18.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

10. ضعف الهيكل الإداري وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات لعدم فعالية الحوكمة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض	3	5.0	5.0	5.0
	محايد	4	6.7	6.7	11.7
	موافق	26	43.3	43.3	55.0
	موافقة شديدة	27	45.0	45.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

11. عدم كفاءة الرقابة لعدم تطبيق الحوكمة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض	3	5.0	5.0	5.0
	محايد	2	3.3	3.3	8.3
	موافق	26	43.3	43.3	51.7
	موافقة شديدة	29	48.3	48.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

12. قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحقوق الانتخابية أو عزل أعضاء مجلس الإدارة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض	8	13.3	13.3	13.3
	محايد	27	45.0	45.0	58.3
	موافق	19	31.7	31.7	90.0
	موافقة شديدة	6	10.0	10.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

يعمل إطار حوكمة النشر كاتعلينا كذا احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون . 13

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	4	6.7	6.7	6.7
محاييد	14	23.3	23.3	30.0
موافق	27	45.0	45.0	75.0
موافقة شدة	15	25.0	25.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

Frequencies

Statistics

	N		Mean	Mode	Std. Deviation	Sum
	Valid	Missing				
1. تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تنفقها الشركة كإحدى أدواتها المالية الاستراتيجية	60	0	4.2167	4.00	.78312	253.00
2. حينما يشار كأصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، يجب أن تكون لهم فرصة الحصول على المعلومات المتعلقة بذلك	60	0	3.9833	4.00	.81286	239.00
3. يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحددة الرئيسية فاعليتها في المؤسسة	60	0	4.1167	4.00	.64022	247.00
4. تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح الحفياء في اتخاذ القرار	60	0	4.4000	5.00	.64309	264.00
5. يؤيد تطبيق مبادئ الحوكمة المحددة في الواجبات والصلاحيات للمساهمين ولغيرهم من أصحاب المصالح	60	0	4.1000	4.00	.75240	246.00
6. حماية حقوق المساهمين من مبادئ الحوكمة التي تنفذها الشركة كإحدى أدواتها المالية الاستراتيجية	60	0	3.8333	4.00	.69298	230.00
7. الشفافية في عملية مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية من مبادئ الحوكمة التي تنفذها الشركة كإحدى أدواتها المالية الاستراتيجية	60	0	4.0167	4.00	.79173	241.00
8. لعدم وجود عقوبات تنشأ من مشاكلها عدم مفعول الأساليب والبروتوكولات التي يمكن استخدامها	60	0	3.6833	4.00	.81286	221.00

Frequency Table

تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تتقو بالشركة بإصدارها في نهاية السنة . 1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	2	3.3	3.3	3.3
محايد	7	11.7	11.7	15.0
موافق	27	45.0	45.0	60.0
موافقة شديدة	24	40.0	40.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

حينما يشار كأصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، يجب أن تتكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك . 2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معارض	4	6.7	6.7	6.7
محايد	8	13.3	13.3	20.0
موافق	33	55.0	55.0	75.0
موافقة شديدة	15	25.0	25.0	100.0
Total	60	100.0	100.0	

يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحددة الرئسية لفا على أنها في المؤسسة . 3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	9	15.0	15.0	15.0
موافق	35	58.3	58.3	73.3
موافقة شديدة	16	26.7	26.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار . 4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	5	8.3	8.3	8.3
موافق	26	43.3	43.3	51.7
موافقة شديدة	29	48.3	48.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

يؤدى تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحديد الواجبات والسلوكيات لكل مسؤول وفي الشركة بشكل دقيق لأغراض المساءلة . 5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
--	-----------	---------	---------------	--------------------

Valid	معارض	1	1.7	1.7	1.7
	محاييد	11	18.3	18.3	20.0
	موافق	29	48.3	48.3	68.3
	موافقة شديدة	19	31.7	31.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

6 . حماية و ضمان حقوق المساهمين من مبادئ الحوكمة التي تؤدي لتخفيض مشكلة تضارب المصالح

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض	2	3.3	3.3	3.3
	محاييد	14	23.3	23.3	26.7
	موافق	36	60.0	60.0	86.7
	موافقة شديدة	8	13.3	13.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

7 . الشفافية في عمل مجلس الإدارة و الجمعية العمومية من مبادئ الحوكمة التي تؤدي لتخفيض مشكلة تضارب المصالح

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض	3	5.0	5.0	5.0
	محاييد	9	15.0	15.0	20.0
	موافق	32	53.3	53.3	73.3
	موافقة شديدة	16	26.7	26.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

8 . لعدم وجود عقود كاملة تتشابه مشاكلها عدم معرفة الأسلوب أو الطريقة التي يمكن استخدامها لتبسيط أو تسهيل العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معارض	5	8.3	8.3	8.3
	محاييد	17	28.3	28.3	36.7
	موافق	30	50.0	50.0	86.7
	موافقة شديدة	8	13.3	13.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
--	---	------	----------------	-----------------

1. يعبر عن المعلومات المحاسبية : بأنها تلك المعلومات المتأصلة من المصادر المختلفة التي شكلت المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلًا أو تفسيرًا	60	4.2333	.59280	.07653
2. تعتمد المعلومات المحاسبية في هذا الإطار على معرفة الخصائص التي تسهل تحقيق الغاية الأساسية سواء للتقارير المالية	60	4.2667	.60693	.07835
3. من خصائص المعلومات المالية المتوفرة أن تكون بلا فلفهم مباشر من مستخدميها	60	4.3667	.78041	.10075
4. يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال تحقيق خاصية : نصها الفرعية مثل التوقيت المناسب والقدرة على التنبؤ بالمستقبل	60	4.0500	.59447	.07675
5. يمكن تحقيق الموثوقية من خلال الصدق في التعبير عن الظواهر والحياد في قياس الإفصاح	60	4.0167	.94764	.12234
6. يقصد بالحياد أو عدم التحيز، عدم اختيار معلو ماتيشكلين تجعل معلومتها متفضلة من أجل المهتمين بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى	60	3.8500	.87962	.11356
7. تستند إمكانية المقارنة في المعلومات المحاسبية شكلاً أساسياً، على مدى توفر خاصية الاتساق (الثبات في الطرقة المحاسبية)	60	3.9667	.68807	.08883
8. كلما كانت الطرق الأساسية المحاسبية متميزة بأنها كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة	60	4.2167	.64022	.08265
9. ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر : ضرورة وجود عوامل متعددة منها النمو في حجم الوحدة الاقتصادية	60	4.0500	.76856	.09922
10. : للمعلومات المحاسبية عدة تصنيفات من حيث الغرض، ومن حيث درجة التجميع، ومن حيث الوضوح الإدارية	60	4.0500	.69927	.09028
11. : لتحسين المعلومات المحاسبية عدة معايير هي معايير قانونية ومهنية وفنية	60	4.4167	.61868	.07987

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
1. يعبر عن المعلومات المحاسبية : بأنها تلك المعلومات ذات المصادر المختلفة التي تنشأ كالمادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلًا أو تفسيراً	16.116	59	.000	1.23333	1.0802	1.3865
2. تعتمد المعلومات المحاسبية في هذا الإطار على مجموعتنا الخصائص التي تسعنا لتحقيق الغاية الأساسية للتقارير المالية	16.166	59	.000	1.26667	1.1099	1.4235
3. من خصائص المعلومات المالية المتوفرة أن تكون نقابة لللفهم المباشر من مستخدميها	13.565	59	.000	1.36667	1.1651	1.5683
4. يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال تحقيق خصائصها : صها الفرعية مثل التوقيت المناسب والقدرة على التنبؤ بالمستقبل	13.682	59	.000	1.05000	.8964	1.2036
5. يمكن تحقيق الموثوقية من خلال الصدق في التعبير عند الظواهر والحياد في قياس الإفصاح	8.310	59	.000	1.01667	.7719	1.2615
6. يقصد بالحياد أو عدم التحيز ، عدم اختيار معلوم اتبشك لينتج عنهم معلومت تنفض لجهة من أطرافهم هتم بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى	7.485	59	.000	.85000	.6228	1.0772
7. تستند إمكانية المقارنة في المعلومات المحاسبية على أساسها ، على عدم توفر خاصية الاتساق (الثبات في الطرقة المحاسبية)	10.882	59	.000	.96667	.7889	1.1444
8. كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة في التأثيرات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة	14.720	59	.000	1.21667	1.0513	1.3821
9. ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر : ر لوجود عوامل متعددة منها النمو في حجم الوحدة الاقتصادية للمعلومات المحاسبية عدة تصنيفات من حيث : الغرض ، ومن حيث درجة التجميع ، ومن حيث الوظائف الإدارية	10.583	59	.000	1.05000	.8515	1.2485
10. للمعلومات المحاسبية عدة تصنيفات من حيث : الغرض ، ومن حيث درجة التجميع ، ومن حيث الوظائف الإدارية	11.631	59	.000	1.05000	.8694	1.2306

11.						
: لتحسين المعلومة المحاسبية عدة معايير هي	17.737	59	.000	1.41667	1.2568	1.5765
معايير قانونية ورقابية مهنية وفنية						

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
1.				
تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها	60	4.0667	.75614	.09762
2.				
الحوكمة هي مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركاء الأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة	60	4.0000	.63779	.08234
3.				
تحسين مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة قيمة أساسية لها	60	3.8667	.81233	.10487
4.				
توفر نشر يعبأت واضحة لتحديد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات	60	3.8500	.86013	.11104
5.				
تؤثر استقلالية الإدارة في الجهات الرقابية على تنفع الشركات	60	4.0333	.99092	.12793
6 .				
تكمثل أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف في العلاقة	60	3.9500	.72311	.09335
7 .				
يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشرا إيجابيا لوضوح وشفافية الشركات كالتجارية	60	4.1667	.71702	.09257
8 .				
عدم وضوح القوائم المالية الواجب اعتبارها كعائق تطبيع الحوكمة	60	4.3667	.73569	.09498
9 .				
يدعم الهيكل التنظيمي التقسيم الوظيفي في تطوير الحوكمة في الشركة	60	3.9167	.80867	.10440
10 .				
ضعف الهيكل الإداري وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فعالية الحوكمة	60	4.2833	.80447	.10386
11 .				
عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة	60	4.3500	.77733	.10035
12 .				
قوانين الشركات كالمطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين بالحقوق الانتخابية عزلاء أعضاء مجلس الإدارة	60	3.3833	.84556	.10916

13 .				
يعمل إطار حوكمة الشركات كاتعلينا تأكيد احترام حق وأصحاب المصالح التي يحميها القانون	60	3.8833	.86537	.11172

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
1.						
تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة كرقابة عليها	10.927	59	.000	1.06667	.8713	1.2620
2.						
الحوكمة هي مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح المختلفة في الشركة	12.145	59	.000	1.00000	.8352	1.1648
3.						
تحسين أداء الحوكمة في إدارة الشركة كقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها	8.264	59	.000	.86667	.6568	1.0765
4.						
توفر نشر يقاتلوا ضحت تحديد المسؤولية لياتمعضا تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات	7.655	59	.000	.85000	.6278	1.0722
5.						
تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات	8.078	59	.000	1.03333	.7774	1.2893
6 .						
تكمن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة	10.176	59	.000	.95000	.7632	1.1368
7 .						
يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشرا إيجابيا وضرو ريفيا للشركات الجزائية	12.603	59	.000	1.16667	.9814	1.3519
8 .						
عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائقا لتطبيق الحوكمة	14.389	59	.000	1.36667	1.1766	1.5567
9 .						
يدعم الهيكل التنظيمي والتقسيم الوظيفي تطوير الحوكمة في الشركة	8.780	59	.000	.91667	.7078	1.1256
10 .						
ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤولية واليات الصلاحية تحد من فعالية الحوكمة	12.357	59	.000	1.28333	1.0755	1.4912
11 .						
عدم كفاءة الرقابة في تحديد تطبيق الحوكمة	13.453	59	.000	1.35000	1.1492	1.5508

قائمة الملاحق

12 . قوانين الشر كاتالمطبةتقيا لجزائر تكفل للمساهمين نالحققيانتخاباو عز لأعضاء مجلس الإدارة	3.512	59	.001	.38333	.1649	.6018
13 . يعمل إطار حوكمة الشر كاتعلتأكد احترام حقوق قأصحاب المصالح التي يحميها القانون	7.907	59	.000	.88333	.6598	1.1069

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
1 . تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقو مالشر كة بإصدارها في نهاية السنة	60	4.2167	.78312	.10110
2 . حينما يشار كأصحاب المصالح في عملية حوكمة لشر كات، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على علوما متصلة بذلك	60	3.9833	.81286	.10494
3 . يعتبر الائتزام بمبادئ الحوكمة المحددة الرئيسية فأعلىها في المؤسسة	60	4.1167	.64022	.08265
4 . تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المص الحق في اتخاذ القرار	60	4.4000	.64309	.08302
5 . يؤيد تطبيق مبادئ الحوكمة المحددة الواجب اتو صلاحيات كل مسؤول في الشر كة بشكل دقيق لا غرا ضالمساءلة	60	4.1000	.75240	.09713
6 . حمايتي ضمان حقوق المساهمين من مبادئ الحوكم ة التي تؤيد تخفيض مشكلتضرار بالمصالح	60	3.8333	.69298	.08946
7 . الشفافية في عمل مجلس الإدارة أو الجمعية العموم ة من مبادئ الحوكمة التي تؤيد تخفيض مشكلتضرار ر بالمصالح	60	4.0167	.79173	.10221
8 . لعدم وجود عقود كاملة تنشأ مشاكل منها عدم مع رفة الأسلوب أو الطريقة التي يمكن استخدامها صياغة التي تباعدتصر فاتا الوكيل	60	3.6833	.81286	.10494

One-Sample Test

Test Value = 3

قائمة الملاحق

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
1. تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركات بإصدارها في نهاية السنة	12.034	59	.000	1.21667	1.0144	1.4190
2. حينما يشار كأصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومة ومات المتصل بذلك	9.371	59	.000	.98333	.7734	1.1933
3. يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحددة الرئيسة على أنها في المؤسسة	13.510	59	.000	1.11667	.9513	1.2821
4. تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار	16.863	59	.000	1.40000	1.2339	1.5661
5. يؤيد تطبيق مبادئ الحوكمة المحددة الواجب اتوالتصالحات كالمسؤولية للشركة بشكل دقيقاً غير ضالمساءلة	11.325	59	.000	1.10000	.9056	1.2944
6. حماية وضمان حقوق المساهمين من مبادئ الحوكمة التي تؤيد تخفيض مشكلات تضارب المصالح	9.315	59	.000	.83333	.6543	1.0123
7. الشفافية في عمل مجلس الإدارة والجمعية العمومية من مبادئ الحوكمة التي تؤيد تخفيض مشكلات تضارب المصالح	9.947	59	.000	1.01667	.8121	1.2212
8. لعدم وجود عقوبات كاملة تشتمل على ما لم ينعقد معرقة الأسلوب أو الطريقة التي يمكنها أن تؤدي لأنتها بعتصر فاتا الوكيل	6.512	59	.000	.68333	.4734	.8933

Correlations

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
المحور الأول	4.1348	.31021	60
المحور الثاني	4.0090	.44225	60
المحور الثالث	4.0438	.47380	60

Correlations

	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول	1	.629**	.510**

	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	Sum of Squares and Cross-products	5.678	5.088	4.419
	Covariance	.096	.086	.075
	N	60	60	60
المحور الثاني	Pearson Correlation	.629**	1	.651**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	Sum of Squares and Cross-products	5.088	11.540	8.044
	Covariance	.086	.196	.136
	N	60	60	60
المحور الثالث	Pearson Correlation	.510**	.651**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	Sum of Squares and Cross-products	4.419	8.044	13.245
	Covariance	.075	.136	.224
	N	60	60	60

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).